جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إجراءات الرقابة الداخلية على عمليات الصيرفة الاسلامية

- دراسة حالة بنك التنمية المحلية-

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطلبة:

محمد خروبي جمال الدين بن عودة

بن زيادي بطاهر وليد

تحت إشراف:

د. بادن عبد القادر

لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	عبد القادر شاعة	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مشرفا ومقررا	عبد القادر بادن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
ممتحنا	بوعبد الله هوان	أستاذ مساعد "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:

2024/2023

بسم الله الرحمان الرحيم

إهـــــــــداء

إلى من غرس في نفسي قيم العلم والعمل، وإلى من أرشدني ووجهني طوال هذه الرحلة الأكاديمية، وإلى كل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز، أهدي ثمرة جهودي هذه إلى والدي الكريم تعبيرًا عن امتناني وتقديري.

شكـر وتقديـــر

تتوجه هذه الدراسة بعبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور. إلى من كان لهم الفضل في تقديم الدعم والتوجيه الأكاديمي والإرشادي، والذين لم يدخروا جهدًا في تقديم النصح والتوجيه طوال مراحل البحث والدراسة.

كما تتوجه الدراسة بالامتنان إلى كل من قدم الدعم النفسي والمعنوي، من الأهل والأصدقاء، والذين كانوا دائمًا السند والعون في لحظات التحدي والإصرار.

ولا يفوتنا أن نعبر عن تقديرنا الأستاذ المشرف عبد القادر بادن وللهيئة الأكاديمية التي وفرت بيئة علمية متميزة ساهمت في إثراء الفكر وتنمية المعرفة، وإلى كل من شارك بفكرة أو ملاحظة أو نقد بناء.

لهؤلاء جميعًا، ولكل من كان له دور، صغيرًا كان أم كبيرًا، في تحقيق هذا الإنجاز، نتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير.

ملخص

تم استعراض ماهية الصيرفة الإسلامية من حيث تعريفها وتاريخها وخصائصها وأنواعها، مع تقديم لمحة عن أهمية الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية ودورها في ضمان التزام العمليات المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية يركز التحليل على شرح إجراءات الرقابة الشرعية الداخلية في بنك التنمية المحلية، بوصفه نموذجا لتطبيق الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية تشمل هذه الإجراءات مراحل متعددة، بدءًا من مرحلة ما قبل التعاقد التي تتضمن مراجعة العقود وفحص السلع، مرورًا بمرحلة التعاقد التي تشمل شراء السلع ونقل الملكية، وصولا إلى مرحلة ما بعد التعاقد التي تتضمن مراجعة الوثائق ومراقبة عمليات السداد، بالإضافة إلى إجراء تحقيق دوري الضمان الالتزام بالضوابط الشرعية تساهم الرقابة الداخلية الشرعية في بنك التنمية المحلية بشكل كبير في بناء ثقة العملاء وتعزيز الشفافية والنزاهة في العمليات المالية من خلال التحليل الشامل لإجراءات الرقابة الشرعية، تتضح أهمية تعزيز تدريب الموظفين تحسين نظام التوثيق والأرشفة وتطوير الرقابة الشرعية باستخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان دقة العمليات وشفافيتها. توصي الدراسة بضرورة تنظيم دورات تدريبية مستمرة للموظفين لتعزيز فهمهم للضوابط الشرعية، وتحسين نظام التوثيق لضمان الشفافية في العمليات المالية، وتفعيل دور الهيئات الشرعية في تقديم الاستشارات الشرعية بشكل دوري. كما تدعو إلى تطوير منتجات وخدمات مالية تتماشى مع احتياجات المجتمع وتعزز التزام البنوك بالمبادئ الشرعية، مما يسهم في تعزيز مكانتها في السوق المالي وزيادة جاذبيتها للزبائن.

Abstract:

The study reviews the nature of Islamic banking, including its definition, history, characteristics, and types, while also highlighting the importance of internal control in Islamic banks and its role in ensuring that banking operations comply with Shariah law. The analysis focuses on explaining the internal Shariah control procedures at Local Development Bank, serving as a model for implementing internal control in Islamic banks. These procedures include multiple stages: the pre-contract stage, involving contract review and goods inspection; the contract stage, involving the purchase and transfer of ownership of goods; and the post-contract stage, involving document review, monitoring of payment operations, and periodic audits to ensure compliance with Shariah regulations. Internal Shariah control at Local Development Bank significantly contributes to building customer trust and enhancing transparency and integrity in financial operations. Through comprehensive analysis of Shariah control procedures, the importance of enhancing employee training, improving the documentation and archiving system, and developing Shariah control using modern technology to ensure the accuracy and transparency of operations is evident. The study recommends organizing continuous training courses for employees to enhance their understanding of Shariah regulations, improving the documentation system to ensure transparency in financial operations, and activating the role of Shariah boards in providing regular Shariah consultations. It also calls for the development of financial products and services that meet community needs and enhance banks' adherence to Shariah principles, thereby strengthening their position in the financial market and increasing their appeal to customers

فهرس

اهداء

شكر وتقدير

ملخص

فهرس

قائمة الأشكال

مقدمة .....ا

الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية

تمهيد 1

المبحث الأول: تعريف ونشأة الصيرفة الإسلامية 2

المطلب الأول: تعريف الصيرفة الإسلامية 2

المطلب الثاني: نشأة الصيرفة الإسلامية 2

المبحث الثاني: خصائص وأنواع الصيرفة الإسلامية 3

المطلب الأول: خصائص الصيرفة الإسلامية 3

المطلب الثاني: أنواع الصيرفة الإسلامية 4

المبحث الثالث: موارد وأليات تطبيق عمليات الصيرفة الإسلامية 6

المطلب الأول: موارد الصيرفة الإسلامية 6

أولا- مصادر تقليدية 6

ثانيا- مصادر الاستثمار

.....6

ثالثا- مصادر الدخل التجاري 7

رابعا- التبرعات والهبات 7

خامسا- الصكوك الإسلامية ,.....7

سادسا- التمويل العقاري الإسلامي 7

سابعا- صناديق الاستثمار الإسلامية 8
ثامنا- التمويل المشترك 8
المطلب الثاني: آليات تطبيق عمليات الصيرفة الإسلامية 8
أولا- آليات تطبيق المضاربة 8
ثانيا- آليات تطبيق المرابحة 9
ثالثا- آليات تطبيق المشاركة 10
رابعا- آليات تطبيق الاجارة 11
خامسا- آليات تطبيق الاستصناع 12
المبحث الرابع: ماهية الرقابة الداخلية في الإطار الإسلامي (الرقابة الداخلية الشرعية) 13
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الرقابة الداخلية في الصيرفة الإسلامية.....13
المطلب الثاني: مكونات الرقابة الداخلية في الصيرفة الإسلامية.....14
أولا- تعريف هيئة الرقابة الشرعية.....14
ثانيا- الأساس الشرعي للرقابة.....15
ثالثا- أهداف الرقابة الشرعية.....16
رابعا- الرقابة الشرعية الداخلية.....16
خلاصة 20
الفصل الثاني: دراسة إجراءات الرقابة الداخلية الشرعية حالة لبنك التنمية المحلية
تمهيد 21
المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية 22
المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية 22
أولا- التأسيس 22
ثانيا- منتجات الصيرفة الإسلامية 24
المطلب الثاني: الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية 28
أولا- الجمعية العمومية 29

ثانيا- هيئة الرقابة الشرعية 30

المبحث الثاني: إجراءات الرقابة الداخلية على عمليات الصيرفة الاسلامية 31

المطلب الأول: إجراءات الرقابة الداخلية الشرعية 32

المطلب الثاني: دراسة محاكاة عن الرقابة الداخلية الشرعية على عملية المرابحة 34

أولا- مراحل الرقابة 34

ثانيا- التدقيق الشرعي على عملية مرابحة 36

خلاصة 38

خاتمة 39

قائمة المراجع 40

قائمة الاشكال

رقم	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	23
2	الهيكل التنظيمي لنظام الرقابة الشرعية الكلية	28
3	نظم الرقابة الشرعية في النظام المصرفي	33

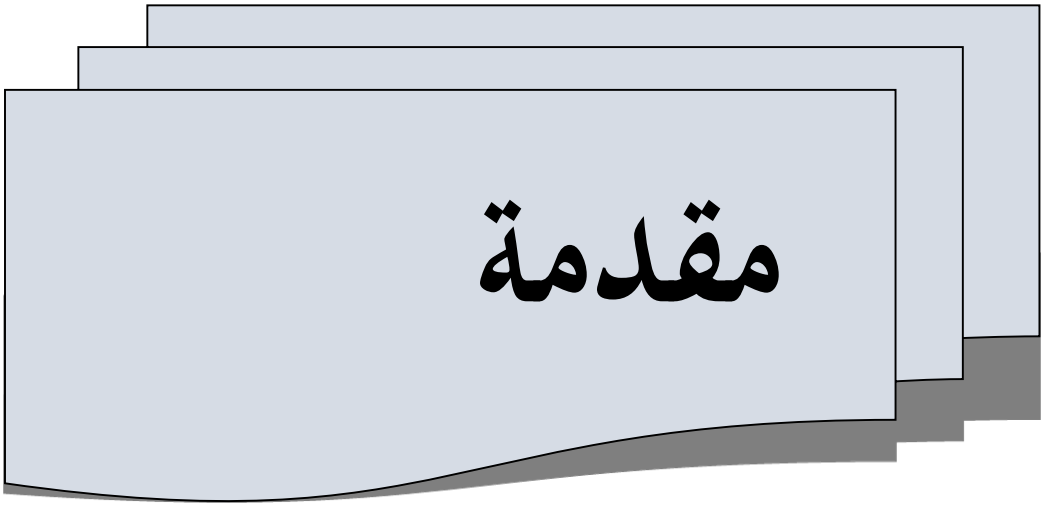
مقدمة

مقدمة

في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وتزايد الحاجة إلى نظم مصرفية تتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية، أصبحت الصيرفة الإسلامية من المجالات الحيوية التي تستقطب اهتمام الباحثين والمهنيين على حد سواء. الصيرفة الإسلامية ليست مجرد نظام مصرفي تقليدي يتم تعديله ليناسب التعاليم الإسلامية، بل هي نظام متكامل يقوم على أسس شرعية متينة، يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تقديم خدمات مصرفية تتفق مع الشريعة الإسلامية.

تلعب الرقابة على الصيرفة الإسلامية دورًا حيويًا في ضمان التزام المؤسسات المالية بالمبادئ والأحكام الشرعية، مما يسهم في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في هذه المؤسسات. إن إجراءات الرقابة على الصيرفة الإسلامية تتطلب مزيجًا من الفهم العميق للأحكام الفقهية والمهارات الفنية في إدارة المخاطر المالية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى استعراض وتحليل إجراءات الرقابة على الصيرفة الإسلامية، مع التركيز على دورها في ضمان النزاهة المالية والشرعية في المعاملات المصرفية.

سوف تتناول هذه المذكرة الإطار النظري للصيرفة الإسلامية، مبادئها وأهدافها، بالإضافة إلى تحليل شامل لإجراءات الرقابة المتبعة، وتركز على الرقابة الداخلية تحديدًا. كما سيتم استعراض التحديات التي تواجه الرقابة على الصيرفة الإسلامية وكيفية التغلب عليها لضمان فاعلية النظام المصرفي الإسلامي في تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات.

الإشكالية

تواجه البنوك الإسلامية تحديات متعددة في ضمان التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية أثناء تنفيذ العمليات المصرفية المختلفة. تُعَدُّ إجراءات الرقابة الداخلية جزءًا أساسيًا من هذا الالتزام، حيث تساهم في كشف ومنع الأخطاء والمخالفات الشرعية والمالية. ومع ذلك، هناك تساؤلات حول كيفية تطبيق هذه الإجراءات بكفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف المرجوة.

في هذا السياق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال التالي: كيف يمكن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية لضمان التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في عملياتها المصرفية؟

الأسئلة الفرعية

- ما هي الخصائص الشرعية والمبادئ الخاصة التي تستند إليها إجراءات الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية؟
- ما هي المبادئ الأساسية التي تحكم هيكلية الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية؟
- كيف يتم تحديد فعالية الرقابة الداخلية الشرعية في البنوك الإسلامية؟
- ما هي الآليات المستخدمة لضمان الامتثال والنزاهة المالية في البنوك الإسلامية؟

الفرضيات الجزئية

- التدقيق الشرعي الداخلي في البنوك الإسلامية قد يساعد في كشف ومنع المخالفات الشرعية في العمليات المصرفية.
- إدارة المخاطر الفعالة قد تسهم في تقليل المخاطر المالية المحتملة وتحسين استقرار البنوك الإسلامية.
- تحسين النظم الخاصة بالتدقيق الداخلي قد يعزز دقة وشفافية السجلات المالية في البنوك الإسلامية، مما يدعم الالتزام بالمعايير الشرعية والمالية.

أهمية البحث:

تتناول هذه الدراسة أهمية وضرورة اجراءات الرقابة الداخلية الشرعية في الفروع الإسلامية للبنوك التجارية في البلاد، في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والحاجة المتزايدة لأنظمة مصرفية تتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية.

أهداف البحث:

- تقديم إطار نظري شامل للإجراءات الرقابية الداخلية الشرعية في البنوك الإسلامية.
- تحليل أهمية الرقابة الداخلية في ضمان الامتثال للمبادئ والأحكام الشرعية في العمليات المصرفية.
- استعراض التحديات التي تواجه تطبيق وفعالية الرقابة الداخلية الشرعية وتوفير الحلول المقترحة للتغلب عليها.

الدراسات السابقة:

تشير الأبحاث السابقة والدراسات الخاصة المتمثلة في أثر الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة للباحث د. أحمد محمد الرفاعي، سنة 2017، جامعة الأزهر. يتناول البحث تأثير الرقابة الشرعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، مع التركيز على كيفية تحسين الرقابة الشرعية لزيادة الثقة بين العملاء والبنوك.

دور التدقيق الشرعي في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإسلامية للباحث م. نبيل عبد الرحمن الزبيدي، سنة 2018، جامعة الملك عبد العزيز. يركز هذا البحث على دور التدقيق الشرعي في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، ويعرض مجموعة من المعايير والممارسات التي يمكن اتباعها لتحقيق ذلك.

تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف الريان الإسلامي للباحث د. ليلى حسين العلي، سنة 2019، جامعة قطر. يقدم هذا البحث تقييمًا شاملاً لنظام الرقابة الداخلية في مصرف الريان الإسلامي، مع تقديم توصيات لتحسين هذا النظام وضمان الالتزام الكامل بالمعايير الشرعية.

منهج البحث:

يتضمن منهج البحث وصفا تحليليا لإجراءات الرقابية الداخلية الشرعية في البنوك الإسلامية. يتم تقديم هذا الوصف بشكل نقدي.

صعوبات البحث:

أهم الصعوبات التي واجهتنا هي ضعف او يمكننا قول حداثة الرقابة الداخلية والخارجية الشرعية في البنوك الجزائرية وخاصة مكان التربص أي بنك التنمية المحلية باعتبار ان الأخير متأخر عن باقي البنوك فيما يخص التطبيق التام لأدوات الرقابة الداخلية الشرعية.

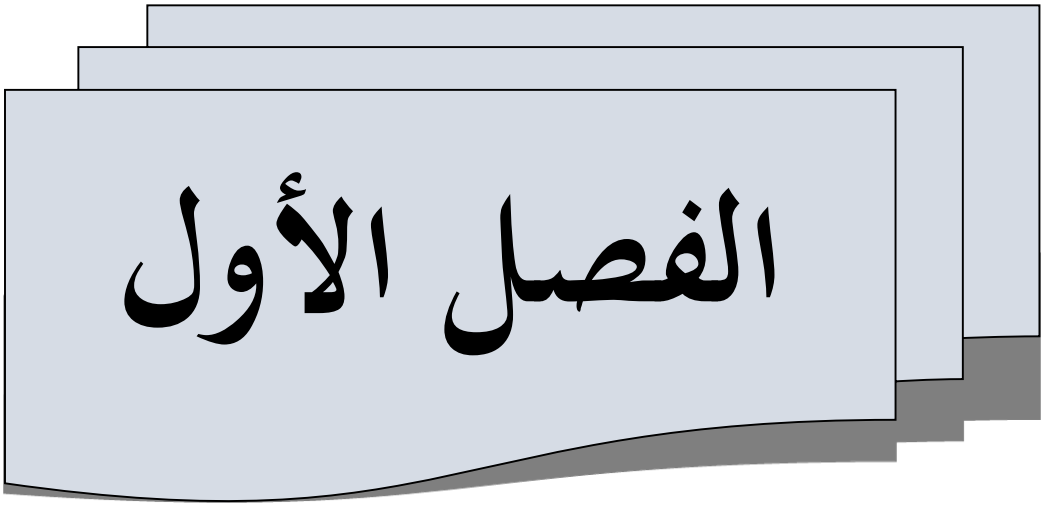

الإطار النظري للصيرفة الإسلامية

تمهيد

الصيرفة الإسلامية هي نظام مالي يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تقديم خدمات مصرفية تتجنب الفائدة الربوية والمحظورات الشرعية الأخرى. ظهرت الصيرفة الإسلامية لتلبية احتياجات المجتمعات الإسلامية لنظام مصرفي متوافق مع قيمهم الدينية، وأصبحت اليوم تنتشر عالميًا. حيث تعتمد الصيرفة الإسلامية على عقود مالية شرعية مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، التي تركز على تقاسم الأرباح والخسائر بدلاً من الفائدة الثابتة، مما يساهم في توزيع المخاطر بشكل عادل.

مع توسع الصيرفة الإسلامية، ظهرت ضرورة ضمان التزام المؤسسات المالية بالمبادئ الشرعية، وهنا يأتي دور الرقابة الداخلية. تهدف الرقابة الداخلية إلى ضمان التزام العمليات المصرفية بأحكام الشريعة وتحقيق الكفاءة والشفافية في إدارة المخاطر المالية.

يتناول هذا الفصل ماهية الصيرفة الإسلامية وأسسها، مع التركيز على مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها في البنوك الإسلامية. سيتم تحليل كيفية تطبيق الرقابة الداخلية لضمان الالتزام بالمبادئ الشرعية، وتحديد التحديات التي تواجهها، وتقديم توصيات لتحسين فعالية هذه الرقابة.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الاسلامية

تعريف الصيرفة الاسلامية:

الصيرفة الإسلامية هي نظام مصرفي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا (الفائدة) وتشجع على المشاركة في الأرباح والخسائر وتجنب الاستثمارات في الأنشطة المحرمة. تعتمد الصيرفة الإسلامية على مجموعة من العقود المالية الشرعية مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة.

الصيرفة الإسلامية هي نظام مصرفي يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، الذي يحظر الربا (الفائدة) ويؤكد على المشاركة في المخاطر والأرباح. تعتمد هذه الصيرفة على عقود شرعية مختلفة وتشجع على استثمارات أخلاقية تخدم المجتمع ككل[1].

نشأة الصيرفة الاسلامية:

نشأت الصيرفة الإسلامية في منتصف القرن العشرين كاستجابة للحاجة المتزايدة لنظام مالي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا (الفائدة) وتشجع على العدالة والمشاركة في المخاطر. بدأت هذه الحركة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، خصوصًا في دول مثل مصر وباكستان، حيث كانت هناك جهود متزايدة لإنشاء مؤسسات مالية تعمل دون التعامل بالفائدة المحرمة.

أول تجربة عملية للصيرفة الإسلامية كانت في مصر عام 1963، مع تأسيس "بنك الادخار المحلي" في مدينة ميت غمر. أدار هذا البنك عملياته المصرفية على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر بدلًا من الفائدة الثابتة. رغم إغلاق البنك بعد فترة وجيزة بسبب تحديات تنظيمية وسياسية، إلا أن هذه التجربة وضعت الأساس للنموذج الحديث للصيرفة الإسلامية.

في السبعينيات، شهدت الصيرفة الإسلامية تقدمًا كبيرًا، خاصة مع تأسيس "بنك دبي الإسلامي" في الإمارات العربية المتحدة عام 1975، الذي يُعتبر أول بنك إسلامي تجاري في العالم. هذا البنك، الذي أُسس بمبادرة من رجال أعمال مسلمين وبموافقة من السلطات الحكومية، قدم نموذجًا ناجحًا للعمل المصرفي الإسلامي. تبع ذلك تأسيس "بنك فيصل الإسلامي" في السودان ومصر، مما ساعد في ترسيخ مكانة الصيرفة الإسلامية وتوسيع نطاقها.

خلال العقود التالية، شهدت الصيرفة الإسلامية نموًا متسارعًا وانتشارًا واسعًا في مختلف أنحاء العالم. تأسست العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، وأفريقيا، وكذلك في الدول الغربية. توسعت هذه البنوك في تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية والمالية، بما في ذلك التمويل الإسلامي، الصكوك (السندات الإسلامية)، التأمين التكافلي، والاستثمار الإسلامي.

[1] رفعت عبد الحليم العوضي، الصيرفة الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، المعهد العالمي للفكر الإسلام، الولايات المتحدة الامريكية، الطبعة الأولى، ص 15-20

بدأت الصيرفة الإسلامية كحركة صغيرة في الستينيات، ولكنها نمت بسرعة في السبعينيات والثمانينيات مع تأسيس بنوك إسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذه المؤسسات سعت لتوفير خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، التي تحظر الربا وتشجع على الاستثمار القائم على المشاركة في الأرباح والخسائر. اليوم، أصبحت الصيرفة الإسلامية جزءًا مهمًا من النظام المالي العالمي، حيث تقدر أصولها بمليارات الدولارات وتستمر في النمو والتطور[1]".

المبحث الثاني: خصائص وأنواع الصيرفة الإسلامية

خصائص الصيرفة الاسلامية:[2]

1. **تحريم الربا (الفائدة)** :الصيرفة الإسلامية تحظر الفائدة على القروض والاستثمارات، وتعتبر الربا منافية للأخلاق والعدالة الاقتصادية في الإسلام.
2. **المشاركة في الربح والخسارة** :يعتمد النظام المصرفي الإسلامي على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بين البنك والعملاء. هذا يعني أن العمليات المالية تتم بطريقة تشجع على توزيع المخاطر بشكل عادل بين الطرفين.
3. **التمويل القائم على الأصول** :يميل الصيرفة الإسلامية إلى استخدام التمويل القائم على الأصول مثل العقارات والسلع الحقيقية، حيث يتم تجنب التمويل القائم فقط على الأموال النقدية.
4. **العقود المالية الشرعية** :تعتمد الصيرفة الإسلامية على مجموعة متنوعة من العقود الشرعية مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة، والإجارة. هذه العقود تسمح بتنفيذ العمليات المالية وفقًا لمبادئ الشريعة.
5. **تجنب الأنشطة المحرمة** :تحرص المؤسسات المالية الإسلامية على عدم المشاركة في الأنشطة المحرمة شرعًا مثل الكحول، المقامرة، وتجارة لحم الخنزير، وتفضل الاستثمارات التي تعزز الأخلاق والقيم الإسلامية.
6. **العدالة الاجتماعية والاقتصادية** :تهدف الصيرفة الإسلامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، وتشجيع المشاريع التي تعود بالفائدة على المجتمع بشكل شامل ومستدام.
7. **الشفافية والأمانة** :تُعتبر الشفافية والأمانة من أساسيات الصيرفة الإسلامية، حيث يتعين على المؤسسات الالتزام بمعايير عالية من الشفافية في جميع المعاملات المالية لضمان الامتثال لأحكام الشريعة وثقة العملاء.
8. **الزكاة** :تلتزم المؤسسات المالية الإسلامية بدفع الزكاة، وهي الضريبة الاجتماعية التي تعمل على توزيع الثروة بين أفراد المجتمع بشكل عادل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية[3].

[1] رفعت عبد الحليم العوضي، الصيرفة الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، المعهد العالمي للفكر الإسلام، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، ص 23

[2] حسين حامد حسان، "فقه الصيرفة الإسلامية"، دار السلام، الطبعة الأولى، مصر، ص 85

[3] محمد عمر شابرا، "مبادئ وأسس الصيرفة الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، ص65

أنواع المعاملات المالية الاسلامية:

- **المضاربة**

- اصطلاحا: في الصيرفة الإسلامية، المضاربة تعني علاقة شراكة بين ممول (المالك) ومدير (المضارب)، حيث يقدم الممول رأس المال ويتولى المضارب إدارة المشروع أو الاستثمار. يتم توزيع الأرباح بين الطرفين بنسبة محددة مسبقاً، ولكن يتحمل الممول كامل الخسائر في حالة فشل المشروع. تهدف هذه العلاقة إلى تحفيز روح المشاركة والمبادرة في الاقتصاد الإسلامي.

- شرعا: من الناحية الشرعية، يقوم المضارب بأعمال الإدارة والتنفيذ بناءً على الثقة والأمانة، ويجب أن تكون جميع الأنشطة المالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتم التعاقد على توزيع الأرباح بنسبة محددة ومتفق عليها مسبقاً، ويتم تحديد الخسائر وفقاً للاتفاق بين الأطراف. تهدف هذه العلاقة إلى ضمان العدالة والشفافية في التعاملات المالية بين الأفراد والمؤسسات الإسلامية[1]. حسب النظام الجزائري ووفقا للمادة الخامسة من المرسوم التنفيذي الصادر في 24 مارس 2020: المضاربة هي عقد يقدم بموجبه البنك او مؤسسة مالية رأس المال اللازم للمقاول الدي يقدم عمله في مشروعه من اجل تحقيق الأرباح.[2]

- **المشاركة[3]**

- اصطلاحا: في الصيرفة الإسلامية، المشاركة تعني شراكة مالية بين شخصين أو أكثر لإدارة مشروع معين أو لتحقيق هدف مالي محدد. يشارك كل من الأطراف في الربح والخسارة بنسبة محددة مسبقًا وفقًا لحجم مساهمتهما المالية. تعتبر المشاركة وسيلة فعالة لتوزيع المخاطر وتشجيع الابتكار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي.

- شرعا: من الناحية الشرعية، يشترط أن تكون الشراكة في المشاركة مبنية على الثقة والشفافية بين الشركاء، وأن يتم الاتفاق على نسبة التوزيع بنسبة محددة قبل بدء المشروع. يتم التعاقد على تقاسم الأرباح والخسائر بشكل عادل ومتساوٍ بناء على الاتفاق بين الأطراف. تهدف هذه العلاقة إلى تعزيز مفهوم الشراكة والمسؤولية المشتركة بين الشركاء في الأعمال التجارية والمشاريع الاستثمارية.

حسب النظام الجزائري و وفقا للمادة السادسة من المرسوم التنفيذي الصادر في 24 مارس 2020: المشاركة هي عقد بين بنك او مؤسسة مالية و واحد او عدة اطراف, بهدف المشاركة في راس مال المؤسسة او في مشروع او في عمليات تجارية من أجل تحقيق الأرباح.[4]

---

[1] محمد عمر شابرا، "مبادئ وأسس الصيرفة الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، صفحة 65، المملكة العربية السعودية

[2] المرسوم التنفيذي من الجريدة الرسمية الوطنية الصادرة في 24 مارس 2020 رقم 16

[3] محمد عمر شابرا، "مبادئ وأسس الصيرفة الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، صفحة 65، المملكة العربية السعودية

[4] المرسوم التنفيذي من الجريدة الرسمية الوطنية الصادرة في 24 مارس 2020 رقم 16

- **المرابحة**

- اصطلاحا: المرابحة هي عملية شراء وبيع تقوم بها المؤسسة المالية الإسلامية، حيث يتم شراء السلعة بناءً على طلب العميل ومن ثم بيعها له بربح محدد. تعتبر المرابحة وسيلة شائعة لتمويل السلع الاستهلاكية والمشتريات الكبيرة بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- شرعا: من الناحية الشرعية، يجب أن يتم التعاقد على سعر البيع والربح المحدد بشكل واضح ومحدد قبل بدء عملية المرابحة. يجب أن يتم تحديد جميع الشروط والأحكام بما يتوافق مع أحكام الشريعة، وضمان عدم وجود عنصر الربا أو الغمر في الصفقة المالية. تهدف هذه العملية إلى توفير آليات تمويل شرعية تلبي احتياجات الأفراد والشركات في السوق الإسلامي.

حسب النظام الجزائري و وفقا للمادة الخامسة من المرسوم التنفيذي الصادر في 24 مارس 2020: المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك او المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة سواء كانت منقولة او غير منقولة, يملكها البنك او المؤسسة المالية بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا و وفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.[1]

- **الإجارة**

- اصطلاحا: الإجارة هي عقد يتيح للعميل استخدام سلعة أو خدمة مقابل دفع أجرة معينة ولفترة زمنية محددة. يعد الإجارة وسيلة شائعة لتمويل الأصول الثابتة مثل العقارات والمعدات بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- شرعا: من الناحية الشرعية، يجب أن يتم تحديد شروط ومدة الإجارة بشكل واضح ومحدد، وأن تتفق الأطراف على الأجرة المستحقة دون أن يتعارض ذلك مع أحكام الشريعة. يتطلب عقد الإجارة أن تكون السلعة المؤجرة قابلة للاستخدام وفقاً للغرض المتفق عليه بين الطرفين. تهدف هذه العلاقة إلى توفير حلول تمويلية مرنة تلبي احتياجات الأفراد والشركات في السوق الإسلامي[2].

حسب النظام الجزائري ووفقا للمادة الثامنة من المرسوم التنفيذي الصادر في 24 مارس 2020: ي عقد ايجار يضع من خلاله البنك او المؤسسة المالية المسمى المؤجر تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر وعلى أساس الايجار سلعة منقولة او غير منقولة يملكها البنك او المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد الايجار الدي يتم تحديده في العقد[3]

- **الاستصناع**

- اصطلاحا: المدرجة هي عملية تصنيع سلعة معينة وفقاً لمواصفات محددة بناءً على طلب العميل. تعد المدرجة وسيلة فعالة لتمويل المشاريع الكبيرة والمعقدة في السوق الإسلامي.

---

[1] المرسوم التنفيذي من الجريدة الرسمية الوطنية الصادرة في 24 مارس 2020 رقم 16

[2] محمد عمر شابرا، "مبادئ وأسس الصيرفة الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، ص65

[3] المرسوم التنفيذي من الجريدة الرسمية الوطنية الصادرة في 24 مارس 2020 رقم 16

- شرعا: من الناحية الشرعية، يتطلب عقد المدرجة أن تتفق الأطراف على جميع الشروط والمواصفات بشكل واضح ومحدد قبل بدء عملية التصنيع.

يجب أن يكون سعر البيع ومواصفات السلعة متفق عليها بشكل يضمن عدم وجود أي انتهاك لأحكام الشريعة الإسلامية، وأن يتم الإنتاج وفقاً للمواصفات المحددة بالعقد. تهدف هذه العملية إلى تمويل المشاريع والمنتجات وفقاً للمبادئ الشرعية بطريقة متوافقة مع الشريعة.

حسب النظام الجزائري و وفقا للمادة العاشرة من المرسوم التنفيذي الصادر في 24 مارس 2020: هو عقد يتعهد لمقتضاه البنك او المؤسسة المالية، بتسليم سلعة الى زبونه صاحب الامر او بشراء لدى مصنع سلعة ,ستصنع وفقا لخصائص محددة و متفق عليها بين الأطراف بسعر ثابت, و وفقا لكيفيات تسديد متفق عليها سابقا بين الطرفين.[1]

هذه التفاصيل توضح كيفية تطبيق الأنواع المختلفة من الصيرفة الإسلامية بما يتماشى مع المبادئ الاقتصادية والشرعية في الإسلام.

المبحث الثالث: موارد وصيغ تمويل الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: موارد الصيرفة الاسلامية

موارد الصيرفة الإسلامية تتميز بأنها تعتمد على مبادئ شرعية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والتي تختلف عن المبادئ التقليدية للصيرفة الغربية. تتأسس موارد الصيرفة الإسلامية على الأسس الشرعية التالية[2]:

أولا- مصادر تقليدية

- تشمل موارد الصيرفة الإسلامية ما يتم جمعه من الودائع والاستثمارات الخاصة من العملاء، والتي تُستخدم لتمويل الأنشطة المالية والتجارية المختلفة.
- تُعد الودائع المصرفية المجمعة من العملاء هي المورد الأساسي للصيرفة الإسلامية، حيث تُستخدم هذه الودائع في منح التمويلات وتمويل الأنشطة الاستثمارية والتجارية.

ثانيا- مصادر الاستثمار

- تتضمن موارد الصيرفة الإسلامية الاستثمارات المباشرة في المشاريع والأعمال التجارية والعقارات والسلع.

[1] المرسوم التنفيذي من الجريدة الرسمية الوطنية الصادرة في 24 مارس 2020 رقم 16

[2] حمد علي الزهراني، دراسة تحليلية لموارد البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه ,جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الطبعة 2017، السعودية، ص ص 100-120

- يتم جمع رأس المال للاستثمار من خلال برامج الاستثمار والشراكات المالية مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والمدرجة، وهي تساهم في تعزيز التمويل الإسلامي بشكل عام.

ثالثا- مصادر الدخل التجاري

- تتضمن موارد الصيرفة الإسلامية الدخل التجاري من الأنشطة التجارية والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية[1].
- يتم تحقيق هذا الدخل من خلال تقديم الخدمات المصرفية والمالية وفقًا للأحكام الشرعية، مما يساهم في تعزيز الموارد المالية للمؤسسات الإسلامية.

رابعا- التبرعات والهبات

- تُعد التبرعات والهبات جزءًا من موارد الصيرفة الإسلامية، حيث يتم تقديمها من قبل الأفراد والمؤسسات لتعزيز الأنشطة الخيرية والاجتماعية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية.
- تُستخدم هذه التبرعات والهبات في دعم الفقراء والمحتاجين وتعزيز التنمية المجتمعية والاقتصادية بما يتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية.

خامسا- الصكوك الإسلامية

تُعد الصكوك وسيلة تمويلية مهمة في الصيرفة الإسلامية، حيث تمثل إصدارات دينية تعتمد على أصول معينة مثل العقارات أو المشاريع الاستثمارية.

يتم بيع الصكوك للمستثمرين على أساس أن يتم سداد رأس المال وتحقيق العوائد من الإيرادات الناتجة عن الأصول المرتبطة بها.

سادسا- التمويل العقاري الإسلامي

يُعتبر التمويل العقاري الإسلامي من موارد الصيرفة التي تستهدف توفير التمويل لشراء العقارات والممتلكات وفقًا لأحكام الشريعة.

تتمثل أساليب التمويل في الإجارة والمرابحة، حيث يتم توفير التمويل بشكل يضمن عدم وجود ربا وفقًا للقواعد الإسلامية.

[1] أحمد علي الزهراني، دراسة تحليلية لموارد البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه ,جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الطبعة 2017، المملكة العربية السعودية، ص ص 100-120

سابعا- صناديق الاستثمار الإسلامية

تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية وسيلة شائعة لجمع الأموال من المستثمرين واستثمارها في مشاريع وأصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تختلف الصناديق في استراتيجياتها الاستثمارية من حيث التنوع والتوزيع، مما يوفر خيارات استثمارية متنوعة للمستثمرين الذين يفضلون الامتثال للمبادئ الشرعية[1].

ثامنا- التمويل المشترك (المشاركة)

يُعد التمويل المشترك وسيلة أخرى مهمة لتمويل المشاريع والأعمال التجارية، حيث يشارك البنك مع العميل في تحمل الخسائر وتقاسم الأرباح بنسبة متفق عليها مسبقًا[2].

تتمثل أشكال التمويل المشترك في المشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة، وتختلف في طريقة توزيع الأرباح والخسائر وفقًا للشروط الشرعية والاقتصادية.

المطلب الثاني: آليات تطبيق عمليات الصيرفة الاسلامية:

أولا- آلية تطبيق المضاربة

المضاربة هي نوع من أنواع التمويل في الصيرفة الإسلامية يعتمد على علاقة شراكة بين ممول (المالك) ومدير (المضارب)، حيث يتم توزيع الأرباح والخسائر بين الطرفين بنسبة محددة. هنا نقدم الآلية العامة لتطبيق المضاربة:

1- الاتفاق على شروط التعاون:

- يجتمع الممول (المالك) والمضارب لتحديد شروط الشراكة، بما في ذلك نسبة تقاسم الأرباح وكيفية تحمل الخسائر.
- يتم التوافق على نوع المشروع المراد تمويله ومدى ملاءمته للأحكام الشرعية والاقتصادية.

2- تحديد رأس المال والمشروع:

- يقوم الممول بتوفير رأس المال اللازم للمشروع، بينما يتولى المضارب إدارة وتشغيل المشروع.
- يتم تحديد الإنفاق والاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف المشروع المحددة.

[1] أحمد علي الزهراني، دراسة تحليلية لموارد البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه ,جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، صفحات 100-120، السعودية، 2017، ص ص 100-120

[2] نفس المصدر اعلاه

3- تنفيذ العمليات المالية:

- يقوم الممول بتحويل رأس المال إلى حساب المشروع أو يدفع المستحقات مباشرة.
- يستخدم المضارب رأس المال لشراء المواد والمعدات وتغطية التكاليف الأخرى المتعلقة بالمشروع.

4- رصد ومراقبة الأداء:

- يتم متابعة أداء المشروع بانتظام للتأكد من تحقيق الأهداف المحددة.
- يجب أن يكون هناك شفافية ونزاهة في إعداد التقارير المالية والأداء للحفاظ على ثقة الأطراف الشريكة[1].

5- توزيع الأرباح وتسديد الخسائر:

- يتم توزيع الأرباح بنسبة محددة مسبقًا بين الممول والمضارب بناءً على النتائج المالية للمشروع.
- في حالة حدوث خسائر، يتحمل الممول (المالك) الخسائر بالكامل وفقًا لحصته في المشروع.

6- الانتهاء من الشراكة:

- يتم إنهاء الشراكة عند انتهاء المشروع أو بتحقيق أهدافه، وفقًا للاتفاق المبرم بين الأطراف.
- يتم تسوية الأرباح والتكاليف المتبقية وفقًا للشروط الشرعية والقانونية.

ثانيا- آلية تطبيق المرابحة

1- الطلب والاتفاق:

- يبدأ العميل بطلب شراء سلعة معينة من المصرف الإسلامي.
- يتم التوصل إلى اتفاق حول شروط الشراء، بما في ذلك السعر والمواصفات وجدول الأقساط.

2- الشراء:

يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة من السوق المالكة لها بالنيابة عن الزبون.

3- البيع للزبون:

يتم بيع السلعة للعميل بسعر يتضمن تكلفة الشراء بالإضافة إلى الربح المحدد مسبقًا.

[1] فاطمة محمد العلوي، آليات تطبيق عمليات الصيرفة الإسلامية: دراسة حالة في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر، 2020، ص ص 200-230

4- التسديد:

- يتم سداد مبلغ الشراء على دفعات ثابتة، بحيث يتفق العميل مع المصرف على جدول الأقساط والمدة الزمنية.

5- التملك:

ينتقل ملكية السلعة إلى العميل بمجرد دفع آخر دفعة من الأقساط[1].

6- الحوافز والغرض:

تتمثل الحوافز في الحصول على السلعة المطلوبة دون اللجوء إلى القروض التقليدية، بينما يتم تحقيق الغرض من خلال الحفاظ على الامتثال للأحكام الشرعية والمعاملات العادلة.

ثالثا- آلية تطبيق المشاركة[2]

1- الاتفاق والتعاقد:

يبدأ العميل والمصرف الإسلامي بالتوصل إلى اتفاق حول المشروع المشترك الذي يرغبان في الاستثمار فيه.

2- تقاسم رأس المال:

يقوم العميل والمصرف بتقاسم رأس المال المطلوب لتنفيذ المشروع بنسبة متفق عليها مسبقًا.

3- المسؤوليات والإدارة:

يتم تحديد دور كل طرف في إدارة المشروع وتحمل المسؤوليات، ويكون العميل مسؤولًا عن الإدارة اليومية، في حين يساهم المصرف بالرأسمال ويشارك في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

4- توزيع الأرباح والخسائر:

- يتم تقاسم الأرباح بنسبة متفق عليها مسبقًا بين العميل والمصرف.
- تحمل كل طرف خسائر المشروع بنسبة مشاركته.

[1] فاطمة محمد العلوي، آليات تطبيق عمليات الصيرفة الإسلامية: دراسة حالة في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر، 2020، ص ص 200-230

[2] نفس المرجع أعلاه

5- الشفافية والتعامل العادل:

تتم جميع العمليات بشفافية عالية ووفقًا للأحكام الشرعية والمعاملات العادلة، حيث يتم وضع الإجراءات والآليات لمنع أي تعارض مصالح أو غموض.

6- الختام والتسوية:

يتم التوافق على مدة المشروع وشروط التسوية وفقًا للاتفاق المبرم بين الأطراف، مع توضيح شروط إمكانية تسديد رأس المال المستثمر عند انتهاء المشروع[1].

رابعا- آلية تطبيق الإجارة

1- الاتفاق والتعاقد:

يتفق العميل والمصرف الإسلامي على شروط الإجارة، التي تشمل المدة، والإيجار الشهري، والشروط الأخرى المتعلقة بالعقد.

2- التمويل والاستثمار:

- يقوم المصرف بشراء الأصول أو الممتلكات (مثل العقارات أو المعدات) بناءً على طلب العميل.
- يتم تأجير الأصول للعميل بمبلغ إيجار شهري ثابت.

3- التملك المؤقت:

يملك المصرف الأصول أو الممتلكات خلال فترة الإيجار، ويقوم بتأجيرها للعميل.

4- توزيع الأرباح:

- يتم تحديد مبلغ الإيجار الشهري بشكل متفق عليه مسبقًا، ويتم توزيع الأرباح بنسبة محددة إذا كانت هناك.
- الشروط الإضافية يتم وضع شروط إضافية تتعلق بالصيانة والتأمين والإجراءات القانونية المتعلقة بالأصول المؤجرة.

5- التسوية والمدة:

يتم التوافق على شروط إمكانية شراء الأصول بالكامل بعد انتهاء فترة الإيجار، إذا كانت هذه الخيارات متاحة ومتفق عليها مسبقًا.[2]

---

[1] فاطمة محمد العلوي، آليات تطبيق عمليات الصيرفة الإسلامية: دراسة حالة في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر، 2020، ص ص 200-230

[2] نفس المرجع أعلاه

خامسا- آلية تطبيق الاستصناع

1- التعاقد:

يبدأ العميل بطلب منتج معين أو خدمة من المصرف الإسلامي، مثل تصنيع سلعة أو تقديم خدمة.

2- التمويل:

يقوم المصرف الإسلامي بتمويل عملية الإنتاج أو الخدمة من خلال شراء المواد اللازمة أو تقديم التمويل اللازم للمشروع.

3- التصنيع أو الخدمة:

يتم تنفيذ الإنتاج أو الخدمة بواسطة العميل باستخدام التمويل المقدم من المصرف الإسلامي.

4- التوزيع:

بمجرد الانتهاء من عملية الإنتاج أو تقديم الخدمة، يتم بيع المنتجات أو توزيع الخدمات في السوق.

5- تقاسم الأرباح:

يتم توزيع الأرباح بين المصرف الإسلامي والعميل بنسبة محددة مسبقًا، تعكس حصة كل طرف من المخاطر والجهود المبذولة.

6- التملك:

يمكن أن ينتقل ملكية المنتجات أو الخدمات إلى الزبون بعد تحقيق العائدات وسداد التمويل بالكامل، وذلك وفقاً للاتفاقيات المبرمة[1].

[1] فاطمة محمد العلوي، آليات تطبيق عمليات الصيرفة الإسلامية: دراسة حالة في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر، 2020، ص ص 200-230

المبحث الرابع: ماهية الرقابة الداخلية في إطار الصيرفة الاسلامية

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية الشرعية

الرقابة الشرعية هي عملية شاملة للمتابعة المستمرة للأداء في المؤسسة أثناء قيامها بتنفيذ الخطط الموضوعة. وشاملة كذلك لتقويم الأعمال ومقارنتها بالمعايير والأهداف الكمية والنوعية والتقديرية الموضوعة للمؤسسة وتنصب الرقابة على جميع عناصر المؤسسة وترافق العمل من بدايته لتجنب الأخطاء أو اكتشافها قبل وقوعها وهذه هي الوظيفة الوقائية للرقابة فضلا عن وظيفتها العلاجية.[1]

ومفهوم الرقابة الشرعية يشمل هيئة الرقابة والمراجعة الشرعية. وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الرقابة الشرعية بأنها: " جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة ".

وجاء في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار رقم 2 بأنها عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويمثل الفحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش الي يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم الخ. وكذلك تعتبر أساليب الرقابة الشرعية بمثابة المحدد الرئيسي للإطار العام للخطط التنظيمية والآليات المنتهجة في عملية التدقيق، وبما يعزز من قدرة إدارة المؤسسة على اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية أصولها ومجابهة مختلف المخاطر والتحديات. وعلى الرغم من أن مفهوم الرقابة في المؤسسات المالية بصفة عامة، سواء كانت تقليدية أو إسلامية ، لا يتباين كثيرا في مبتغاه وأهدافه، إلا أن مفهوم الرقابة الشرعية يتميز بخصوصية نابعة من نوعية المعاملات الي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية، والي تختلف في طبيعتها ومعطياتها عن ما هو سائد في المؤسسات المصرفية التقليدية.

ومما لا شك فيه أن تلك الطبيعة الخاصة للتمويل الإسلامي تطرح نوعية مختلفة من التحديات المرتبطة بضرورة وضع نظام رقابي قوي يأخذ بالاعتبار طبيعة المخاطر الي تواجهها مؤسسات التمويل الإسلامي، ولاسيما في النموذج المصرفي المزدوج الذي يجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية وتلك الإسلامية، وبما يتطلب توفير الأطر التنظيمية المناسبة لطبيعة أنشطتها.

[1] عبد الرحمن محمد العبد الكريم، مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية: دراسة تحليلية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، السعودية، 2019، ص ص 150-180

المطلب الثاني: مكونات الرقابة الشرعية[1]

تتعدد أشكال الرقابة الشرعية وتختلف من بلد لآخر، بل وحتى من مصرف لآخر، وذلك بسبب حداثة تجربة المصارف الإسلامية عموماً، والرقابة الشرعية على الخصوص، وتبعاً لدرجة قناعة الإدارات والمسؤولين في المصارف بأهميتها وبدورها , ولذلك نجد أن منهم من اكتفى بمراقب شرعي يعول عليه بكل النواحي الشرعية , ومنهم من يصرح بحاجته إلى جهاز شرعي متكامل للقيام بهذا الغرض . وبشكل عام فهي لا تخرج عن أحد الأشكال التالية:

1- هيئة رقابة شرعية داخل البنك المركزي: تكون مسؤولة عن كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية على أن لا تخضع هذه الهيئة لإدارة البنك المركزي , فهي الي تحاسب البنك المركزي وليس العكس . ولها سلطة الرقابة الشرعية المستمرة على عمليات هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

2- هيئة أو جهاز رقابة شرعية مستقل غير تابع لأي من المصارف الإسلامية: يتابع كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية , ومنفصل عن البنك المركزي . ومن ذلك قيام الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. وكالهيئة العليا التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3- جهاز رقابة شرعية مستقل: منفصل عن البنك المركزي وتابع لمجموعة من المصارف الإسلامية , كالهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة دلة البركة .

4- جهة استشارية مركزية داخل المصرف أو خارجه: تفي بالمسائل المعروضة عليها فقط ولا صلة لها بمراجعة الأعمال المنفذة. وتعتبر إدارة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية مثالاً على ذلك

5- هيئة رقابية شرعية مستقلة داخل المصرف: تابعة للجمعية العمومية للمساهمين وتمارس الدور المتكامل للرقابة والإفتاء. كما ورد في النظام الأساسي لبنك فيصل الإسلامي السوداني

6- جهاز رقابي شرعي متكامل لا يتبع الجمعية العمومية للمساهمين: يحوي أعضاء للإفتاء , وآخرين كمستشارين , وغيرهم للتدقيق والمراجعة , وآخرين للرقابة والمتابعة , بالإضافة إلى رئيس الهيئة ومقررها والدعاة . وأقرب ما يكون من هذا الشكل هو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت التمويل الكويتي، إلا أنها لم تخصص من يقوم بعمليات التدقيق والمراجعة[2]

أولا- تعريف هيئة الرقابة الشرعية

هي جهاز يضم عدداً من الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية يضع الضوابط الشرعية المستمدة من الأدلة الشرعية، وتكون هذه الضوابط ملزمة للمؤسسة، ويتابع تنفيذها للتأكد من سلامة التنفيذ».

---

[1] سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ط 2، 2015.
https://kantakji.com/745/. تاريخ الاطلاع 30 ماي 2024 على الساعة السابعة مساءا

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، حوكمة أنشطة الرقابة الشرعية وجودتها، معهد البحث والتطوير للصيرفة الإسلامية، الجزائر، 2020

وعرفتها هيئة (آيوفي) بأنها: «جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة».

لها عدة مسميات منها هيئة الرقابة الشرعية، المستشار الشرعي، لجنة الرقابة الشرعية، المراقب الشرعي، المجلس الشرعي، اللجنة الدينية، الهيئة الشرعية، جهاز الرقابة الشرعية، الجهاز الشرعي، هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية، وحدة الفتوى والمتابعة الشرعية، وإدارة الفتوى والبحوث.[1]

ثانيا- الأساس الشرعي للرقابة

1- مجموعة النصوص الشرعية العامة: ومن هذه النصوص:

﴿ **كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم، منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون** ﴾.

﴿ **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون** ﴾.

قوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ...».

2- النصوص التي المتعلقة بحفظ الأمانة: ومنها:

قوله تعالى في صفات المؤمنين:﴿ **والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون** ﴾.

قوله تعالى:﴿ **إن الله يأمركم أن تؤذوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله كان عزيزاً حكيماً** ﴾.

قوله تعالى:﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله و الرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون**﴾.

قوله ﷺ : "«أدِ الأمانة إلى من أأتمنك ولا تخن من خانك»، الترمذي وأبوداود وغيرهما.

قوله ﷺ: "«كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ....» البخاري.

[1] عبد الرحمن السنوسي، التدقيق الشرعي والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، معهد البحث والتطوير للصيرفة الإسلامية.

إن النصوص الآمرة برعاية الأمانة والمحافظة عليها، تشمل في عمومها الرقابة الشرعية مع أحكام الشريعة السمحة يصب فيما تسعى إليه الرقابة والحوكمة بشكل مباشر.

3- ممارسة النبي ﷺ للرقابة الإدارية: ومن ذلك حديث ابن اللتبية ، وفيه أن النبي ﷺ استعمله على صدقات قومه من الأزد، فلما جاء حاسبه، فقال: هذا لكم وهذا أهدي إلي، فقال النبي ﷺ: «فهلا جلست في بيت أمك وأبيك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً، ثم قام النبي فخطب في الناس فقال: «فإني أستعمل الرجل منكم على العمل فيما ولاني الله فيأتيني فيقول: هذا مالكم وهذا هدية أهديت إليّ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً» البخاري.

ثالثا- أهداف الرقابة الشرعية[1]

- بيان المعاملات والأنشطة الحلال التي تقام بالمصرف وإقرارها، وبيان المعاملات والأنشطة الحرام، أو التي فيها شبه شرعية مانعة من تداولها.
- إبداء الرأي الشرعي في كل الأنظمة والعقود والتطبيقات والاتفاقيات والقوائم المالية وتعليمات العمل، للتأكد من خلوها من أي محظور شرعي.
- إيجاد البدائل الشرعية للمعاملات الممنوعة والمشتبهة.
- القيام بدور الرقابة نيابة عن المودعين في هذه المصارف في ضبط الامتثال الشرعي.
- تدقيق العقود والوثائق والإجراءات.
- أنها تتحقق من التزام البنك الإسلامي بالأحكام والمبادئ الشرعية.
- تدقيق المعاملات التي ينفذها البنك بحيث تكون موافقة للأحكام الشرعية، وكل ما يتطلبه أداء ذلك من رقابة وتدقيق ومتابعة.

رابعا- الرقابة الشرعية الداخلية[2]

1- تعريفها ومهامها :

هي هيئة رقابة شرعية خاصة بالمؤسسة المالية، والمراقبون الشرعيون يكونون من ضمن الجهاز الإداري فيها.

مهامها: تتلخص مهامها فيما يلي:

- اعتماد المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

[1] عبد الرحمن السنوسي، التدقيق الشرعي والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، معهد البحث والتطوير للصيرفة الإسلامية

[2] نفس المرجع أعلاه.

- اعتماد الجوانب الشرعية في مذكرة التأسيس وعقد التأسيس واللوائح وكذلك الاستمارات والسياسات التي يستخدمها البنك.
- اعتماد الاتفاقيات والعقود والمستندات الخاصة بالمنتجات التي يقدمها البنك.
- تقديم الرأي الشرعي بشأن المنتجات التي يقدمها البنك وإصدار الفتاوى بشأن التساؤلات والمعاملات التي تقدم إليها.
- متابعة عمليات البنك وأنشطته للتأكد من أن التعاملات والاستثمارات المنفذة قد تمّت وفق قرارات الهيئة.
- تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة للمشاكل الناشئة عن التعاملات المالية، وإيجاد بدائل شرعية سليمة للمخالفات وتصحيحها أو إيقافها وتقديم المشورة للإدارة المختصة لتفادي تكرار ذلك، ويتم توجيه الاعتراض كتابة إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة تقارير إدارة التدقيق والرقابة الشرعية فيما يتعلق بتدقيق المعاملات والالتزام.
- التأكد من حساب توزيع الأرباح قد تمّ وفق مبادئ الشريعة.
- تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العمومية للبنك يتضمن رأي الهيئة بشأن أنشطة ومعاملات البنك التي تمّت.

2- مكونات الهيئة الشرعية الداخلية:

وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة أجهزة:

- **جهاز الإفتاء:** ويتكون عادة من رئيس الهيئة وأعضائها، وتتلخص مهامهم فيما يلي:

- مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات العائدة لجميع معاملات المصرف مع المساهمين والمستثمرين وغيرهم، وذلك بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية.
- تقديم ما يراه مناسبا من المشورة الشرعية إلى مجلس الإدارة في أي أمر من الأمور العائدة لمعامات المصرف.
- التثبت من شرعية معاملات وعقود البنك الاسلامي، وذلك من خال التقارير الدورية الي يرفعها له المراقب الشرعي، وفي حال وجود خلل تتدخل الهيئة لإعادتها الأمور إلى نصابها.
- تمثيل البنك الاسلامي في المجالات الشرعية، وفي المؤتمرات والندوات، لتقديم التصور الشرعي في الموضوعات المطروحة.
- التحقق من التزام الإدارة التنفيذية في البنك بعرض جميع المعاملات على هيئة الرقابة الشرعية، وذلك عن طريق المراقب الشرعي.
- إعداد تقرير سنوي لمجلس الإدارة في ضوء اجتماع الهيئة، ويبين التقرير خلاصة ما تم عرضه من حالات، وما جرى بيانه من آراء في معاملات المصرف المنفذة، حسب اللوائح والتعليمات المطبقة، ويجب قراءة هذا التقرير مع تقرير مراقبي حسابات الشركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية[1].

[1] عبد الرحمن السنوسي، التدقيق الشرعي والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، معهد البحث والتطوير للصيرفة الإسلامية

- **جهاز الرقابة:** يتكون من مراقب شرعي داخلي أو أكثر، يعمل بشكل يومي ويحضر اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية، ومهامه هي:

- التثبت من شرعية التطبيق، وذلك بالمراجعة المنتظمة للخطوات العملية وتدقيق المستندات من وجهه نظر شرعية، في مواعيد دورية، وإبداء الرأي الشرعي والإجراء المطلوب، ورفع تقارير دورية لهيئة الرقابة الشرعية، تتضمن نتائج المراجعة والتدقيق الدوري لأعمال البنك.
- تثقيف العاملين في البنك الاسلامي بالمبادئ الشرعية الأساسية، لتنمية الوعي المصرفي الإسلامي لديهم، والإلمام بأحكام المعاملات الشرعية.
- الإجابة عن تساؤلات العملاء بالنسبة لشرعية بعض الإجراءات أو المعاملات.
- المشاركة في دراسة مشروعات العقود المتعلقة بأعمال وأنشطة المصرف الاسلامي، وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل التوقيع عليها، للتأكد من عدم تعارضها مع الأحكام الشرعية.

- **أمانة السر:** وهي الجهاز الإداري الذي يعد ويهيئ لأعمال الهيئة والمراقب الشرعي، ويمثله في العادة مقرر الهيئة، وتتلخص مهامه بما يلي[1]:

- تسلم الأسئلة من مختلف الإدارات في البنك وإعادة صياغتها-إن لزم الأمر-وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية.
- فهرسة ومتابعة الأسئلة المطروحة على الهيئة.
- توجيه الدعوة للاجتماعات الدورية التي تضع الهيئة جدولا بتحديد مواعيدها بالتعاون مع إدارة المصرف, وكذلك توجيه الدعوة للاجتماعات الطارئة، بالإضافة إلى دعوة الجهات المتقدمة بالأسئلة لعرض أسئلتها وتقديم الشرح للهيئة، والإجابة على استفساراتها، بحيث تكون المسألة واضحة من جميع جوانبها أمام الهيئة.
- حضور اجتماعات الهيئة وتنظيم الأوراق اللازمة للاجتماعات.
- إعداد محاضر اجتماعات الهيئة.
- إبلاغ الجهات المعنية بالفتاوى والتوصيات والقرارات بعد التوقيع عليها من قبل الهيئة.
- في حالة عدم وضوح جواب الهيئة، يقوم مقرر الهيئة بعرض ذلك على الهيئة لتولي التفسير والتوضيح.
- مصاحبة المراقب الشرعي في زياراته الميدانية الدورية للمصارف والشركات والمؤسسات التي يتعامل معها المصرف الاسلامي.

[1] عبد الرحمن السنوسي، مرجع سبق ذكره

3- آليات عمل هيئة الرقابة الشرعية[1]: وتكون على النحو التالي:

- تعقد الهيئة اجتماعات دورية حسب متطلبات وطبيعة عمل المصرف الاسلامي، لكن لا بد لها من عقد أحد اجتماعاتها قبل الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية، حتى يتسنى للهيئة الإعداد لأية أسئلة قد تطرح في الجمعية العامة العادية، ويمكن أن تعقد جلسات إضافية عند الحاجة.
- تحدد الهيئة العدد الذي ينعقد به نصاب جلساتها، بحيث لا يقل عن نصف عدد أعضاء الهيئة، فإن تحقق النصاب اعتبر الاجتماع قانونيا وما صدر عنه ملزما.
- تصدر الهيئة قراراتها بالأغلبية المطلقة، وفي حال تكافؤ الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وللمخالف بيان وجهة نظره في محضر الاجتماع، ولا يشار إلى الخلاف في نص الفتوى.
- تعتبر قرارات الهيئة ملزمة، ويجب على المصرف الاسلامي التقيد بها، فرأي الهيئة هو الفيصل من الناحية الشرعية، وبناء عليه يتوقف قرار تنفيذ المصرف أو عدمه.

4- مرجعية هيئة الرقابة الشرعية:

أهم مرجعيات الصيرفة الإسلامية التي تعتمدها الهيئات ما يلي:

- المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامي (AAOIFI)
- فتاوى وقرارات وتوصيات المجامع والهيئات والندوات الفقهية المرجعية.
- المقاصد الشرعية وقواعد الشريعة وأحكامها الجزئية المستنبطة من نصوص الشرع.

[1] عبد الرحمن السنوسي، مرجع سبق ذكره

خلاصة:

يتناول الفصل الأول من هذه المذكرة شرحًا شاملًا لمفهوم الصيرفة الإسلامية والرقابة الشرعية الداخلية المرتبطة بها. بدأت الدراسة بتعريف الصيرفة الإسلامية كنوع من الأنشطة المصرفية التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تجنب التعاملات التي تتضمن الربا (الفائدة) والغرر (عدم اليقين) والاحتكار. وتعمل المصارف الإسلامية على توفير منتجات وخدمات مالية تتوافق مع القيم الإسلامية، مما يضمن تحقيق العدالة والتعاون بين الأطراف المعنية.

تم استعراض نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها، حيث ظهرت كبديل للمصارف التقليدية بهدف تلبية احتياجات المسلمين الذين يبحثون عن تعاملات مالية تتوافق مع معتقداتهم الدينية. بدأت هذه الحركة في الستينيات من القرن الماضي وازدادت انتشارًا ونضجًا على مر العقود، مما أدى إلى تأسيس العديد من المصارف الإسلامية حول العالم. ركز الفصل أيضًا على الخصائص الأساسية للصيرفة الإسلامية، والتي تشمل تحريم الربا، تقاسم المخاطر، الشفافية والاستثمار في الأنشطة المشروعة.

تم تفصيل دور وأهمية الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية، حيث تمثل الرقابة الشرعية نظامًا يهدف إلى ضمان توافق جميع الأنشطة والعمليات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتلعب هذه الرقابة دورًا حيويًا في تحقيق الشفافية والمصداقية وتعزيز الثقة بين الزبائن والمستثمرين.

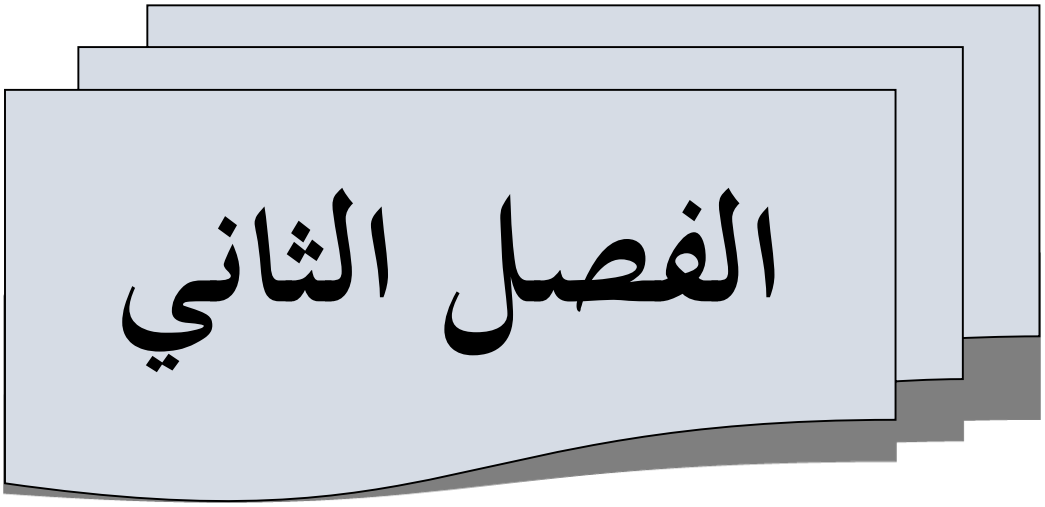

دراسة إجراءات الرقابة الداخلية ببنك التنمية المحلية

تمهيد

في ظل التطور السريع للصيرفة الإسلامية وزيادة الإقبال عليها، أصبحت ضرورة وجود نظام رقابة داخلية شرعية قوية أمرًا لا يمكن التغاضي عنه. على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الالتزام بالمعايير الشرعية في العمليات البنكية، لا يزال هناك قصور في تطبيق إجراءات الرقابة الشرعية الداخلية في بعض المؤسسات المالية. بنك التنمية المحلية، كبنك ناشئ في المجال الإسلامي، يواجه تحديات عديدة تتعلق بضمان توافق عملياته مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة في ظل غياب نظام رقابة داخلية شرعية فعّال على مستوى الوكالة والمديرية الجهوية.

في هذا الفصل، سنقوم باستعراض وتقديم اقتراح نموذج تطبيقي لنظام وإجراءات الرقابة الداخلية الشرعية والممارسات العملية. سيتم التركيز على كيفية تصميم وتنفيذ نظام رقابة شرعية يتناسب مع احتياجات بنك التنمية المحلية، ويضمن الالتزام الكامل بالضوابط الشرعية. من خلال تقديم اقتراحات وتوصيات عملية، نهدف إلى مساعدة البنك في بناء نظام رقابة داخلي متين يمكنه من تعزيز ثقته لدى العملاء والمستثمرين، وضمان شفافية ونزاهة العمليات المالية.

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية[1]

أولا- التأسيس

بنك التنمية المحلية هو أحدث البنوك في الجزائر، وانبثق من القرض الشعبي الجزائري وقد تأسس بموجب المرسوم رقم 185/85 المؤرخ في 1985/04/30 برأس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري مقره الرئيسي سطاوالي ولاية الجزائر.

هو بنك ملك للدولة خاضع للقانون التجاري ويتولى العمليات المألوفة ويعتبر بنك الودائع، يقوم بكل العمليات لحسابات جارية، توفير، قروض، صفقات، وخدمات متفرقة، يقوم بتقديم قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي حيث يوجد بنك خاص لهذا القطاع وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية واختصار وظائفه فيما يلي:

- القيام بالعمليات المألوفة.
- تمويل الاستثمار الإنتاجي المخططة في طرق الجماعات المحلية.
- تمويل عمليات الرهن.
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
- تمويل القروض العقارية.

يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 13.900.000.000 د ج مما يمكنه من القيام بالعمليات المذكورة أعلاه. يتكون البنك من 167 وكالة تجارية و8 وكالات قرض على الرهن بالإضافة الى 168 شباك اسلامي موزعة على مختلف ربوع الوطن.

[1] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، تم الاطلاع شهر ماي 2024 -https://www.bdl.dz/ar/

الشكل رقم 1: للهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

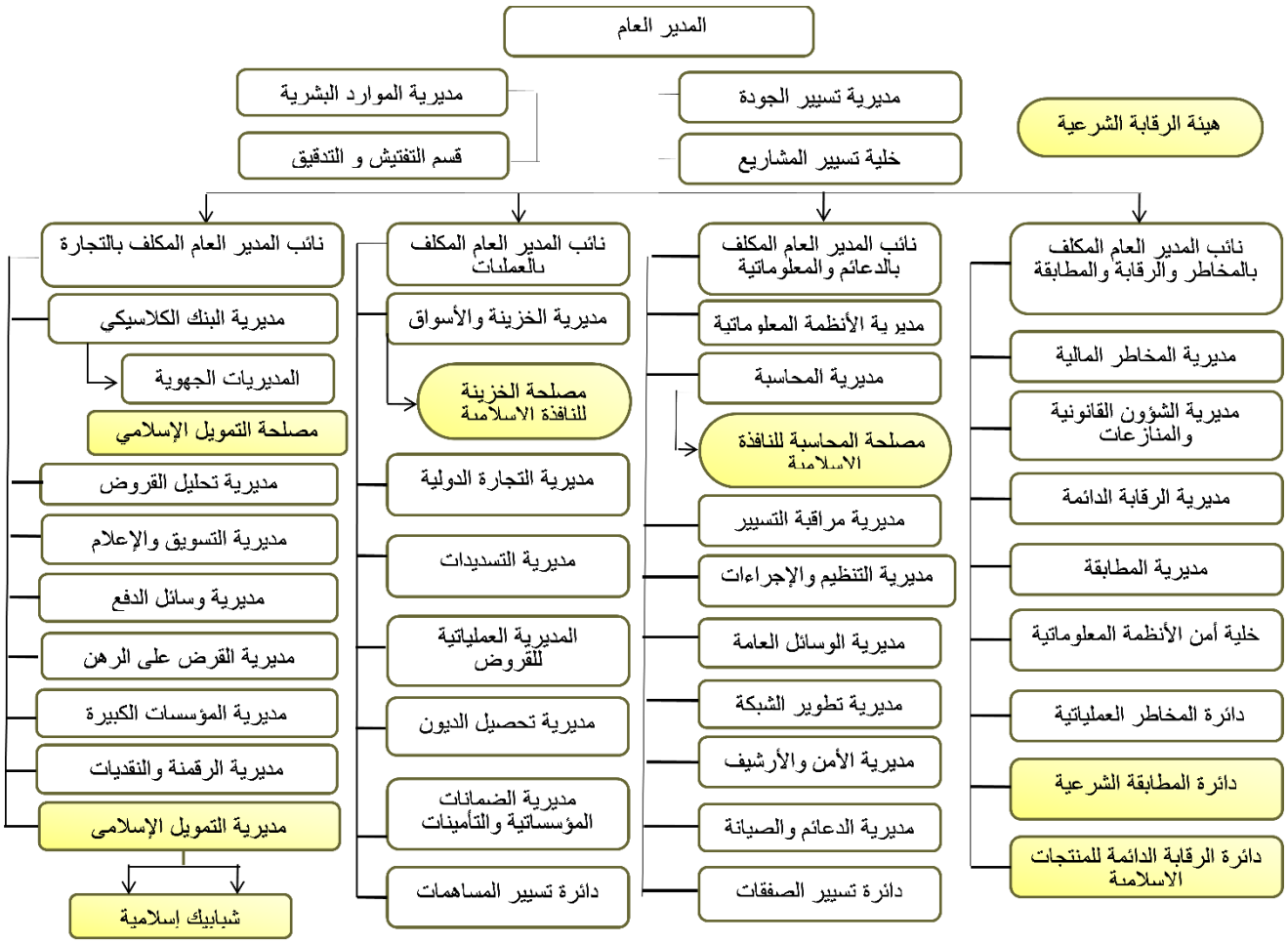

المصدر: وثيقة الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

من بين الأهداف التي يسعى غليها بنك التنمية المحلية نذكر:[1]

- **دعم التنمية الاقتصادية:** يهدف البنك إلى دعم وتمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية في الجزائر، سواء كانت مشاريع صغيرة ومتوسطة أو كبيرة.
- **تعزيز الابتكار:** يشجع البنك على الابتكار في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم تمويل مخصص ودعم فني.
- **توسيع الشمول المالي:** يسعى البنك إلى زيادة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية والريفية، مما يعزز الشمول المالي في البلاد.
- **تعزيز العلاقات الدولية:** يعمل البنك على تعزيز العلاقات المصرفية والتجارية مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

أما أهم الخدمات والمنتجات التي يقدمها لدينا:

- **الحسابات المصرفية:** يقدم البنك حسابات جارية وحسابات توفير للعملاء الأفراد والشركات.

[1] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، تم الاطلاع شهر ماي 2024 -https://www.bdl.dz/ar/

- **التمويل والقروض:** يشمل ذلك القروض الشخصية، قروض السيارات، قروض الإسكان، وتمويل المشاريع التجارية والصناعية.
- **الخدمات الإلكترونية:** يوفر البنك خدمات مصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، مما يسهل على الزبائن إجراء معاملاتهم المصرفية بشكل مريح وآمن.
- **الخدمات الاستثمارية:** يقدم البنك خدمات استثمارية متنوعة، بما في ذلك صناديق الاستثمار وإدارة الأصول.
- **الخدمات التجارية:** تشمل فتح الاعتمادات المستندية، التحصيلات التجارية، وخدمات التمويل التجاري.

ثانيا- منتجات الصيرفة الاسلامية

بنك التنمية المحلية الجزائري (BDL) يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الإسلامية التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. فيما يلي جميع الخدمات الإسلامية التي يوفرها البنك[1]:

1- **المرابحة :** وتنقسم الى ثلاث أنواع:

- **مرابحة تمويل السيارات** هي خدمة يقدمها بنك التنمية المحلية الجزائري (BDL) لشراء سيارات جديدة، حيث يقوم البنك بشراء السيارة ثم يبيعها للعميل بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح معروف ومتفق عليه مسبقاً.

تشمل الفئة المستهدفة الأشخاص الطبيعيين من الجنسية الجزائرية، والحد الأقصى للعمر هو 65 عامًا عند تقديم طلب التمويل. الحد الأقصى لمبلغ تمويل مرابحة السيارات هو 3,000,000 دينار جزائري(DA) ، ويجب ألا يتجاوز 80% من سعر السيارة شاملاً جميع الضرائب .(TTC) تشمل المنتجات المصاحبة حساب شيك إسلامي.

المشاريع الممولة تتضمن تمويل شراء سيارات السياحة، الدراجات النارية أو الثلاثية العجلات. هامش الربح المطبق هو 8.50%. مدة السداد تتراوح بين 3 أشهر إلى 60 شهرًا (5 سنوات)[2].

يقوم البنك بشراء السيارة الجديدة بناءً على طلب العميل، ثم يتم بيع السيارة للعميل بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح محدد ومعروف مسبقاً. يجب على العميل فتح حساب شيك إسلامي مع البنك كجزء من العملية.

- **مرابحة الاستهلاك** هي خدمة يقدمها بنك التنمية المحلية الجزائري (BDL) لتمويل شراء السلع والمعدات الجديدة، حيث يقوم البنك بشراء السلع المطلوبة ثم يبيعها للعميل بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح معروف ومتفق عليه مسبقاً.

الفئة المستهدفة تشمل الأشخاص الطبيعيين من الجنسية الجزائرية، ويجب أن يكون للعميل إقامة ثابتة في الجزائر. الحد الأقصى للعمر هو 65 عامًا عند تقديم طلب التمويل.

[1] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، تاريخ الاطلاع شهر ماي 2024، https://www.bdl.dz/ar-/

الحد الأقصى لمبلغ تمويل مرابحة الاستهلاك هو 1,000,000 دينار جزائري(DA) ، والحد الأقصى لمبلغ التمويل يجب ألا يتجاوز 80% من سعر السلع شاملاً جميع الضرائب.(TTC)

المنتجات المصاحبة تشمل حساب شيك إسلامي. المشاريع الممولة تتضمن تمويل شراء المعدات الجديدة وهامش الربح المطبق هو 8.50%، في حين أن مدة التمويل تتراوح بين 3 أشهر إلى 36 شهرًا (3 سنوات).

يقوم البنك بشراء السلع أو المعدات الجديدة بناءً على طلب العميل. يتم بيع السلع للعميل بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح محدد ومعروف مسبقاً. الحد الأقصى لمبلغ التمويل هو 1,000,000 دينار جزائري ويجب ألا يتجاوز 80% من سعر السلع. العملاء المستهدفين هم الأشخاص الطبيعيين الجزائريين الذين لديهم إقامة ثابتة ولا يزيد عمرهم عن 65 عامًا عند تقديم الطلب. يجب على العميل فتح حساب شيك إسلامي مع البنك كجزء من العملية. المشاريع الممولة تشمل شراء المعدات الجديدة. هامش الربح المطبق هو 8.50%. مدة التمويل تتراوح بين 3 أشهر إلى 36 شهرًا.

- **تمويل مرابحة الاستثمار** مخصص لتمويل المؤسسات والمهنيين على المدى المتوسط والطويل الأجل لتطوير وسائل الإنتاج مثل الإنشاء أو التمديد أو التجديد. يتضمن هذا التمويل شراء المواد أو السلع اللازمة للبناء، الترتيبات والتهيئة والتركيبات، معدات الإنتاج، وبعض معدات النقل. يقوم البنك بشراء وسيلة الإنتاج أو وسائل الإنتاج المطلوبة، ثم يبيعها للعميل بتكلفة الاقتناء مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه من البداية، مع الدفع بالتقسيط المتفق عليه مسبقاً.

تشمل الفئة المعنية الشركات، سواء كانت أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين. فترة صلاحية خط التمويل هي سنة واحدة (01) ويكون هامش الربح المطبق على خطوط الاستفادة الخاصة بالمرابحة 6.5%. يعتمد مقدار مبلغ التقسيط على تكلفة الاستثمار والمديونية وقدرة السداد للشركة المموّلة. تتراوح فترة السداد بين 02 و07 سنوات كحد أقصى. تشمل المشاريع الممولة تمويل تطوير وسائل الإنتاج، سواء كان ذلك لإنشاء أو تمديد أو تجديد وسائل الإنتاج.

2- المشاركة[1]**:** يشترك البنك والعميل في تمويل مشروع معين ويتقاسمون الأرباح والخسائر بناءً على نسبة الاستثمار لكل طرف. ومهما يكن من أمر، فان هذه المساهمة تنجز حسب الصيغتين التاليتين:

- **مشاركة نهائية:** يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة ويقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع. ويتعلق الأمر هنا بالنسبة للبنك في استخدام طويل او متوسط المدى لموارده الدائمة (حقوق الملكية، ودائع استثمارية مخصصة وغير مخصصة ...). يمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في شركة موجودة، تمويل لرفع رأسمال أو المساهمة في تشكيل رأسمال شركة جديدة (شراء أو اكتتاب سندات أو حصص اجتماعية). يطابق هذا النوع من المشاركة التطبيقات المصرفية التقليدية في الايداعات الدائمة التي تقوم بها البنوك إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة.

[1] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، تاريخ الاطلاع شهر ماي 2024، https://www.bdl.dz/ar-/

- **مشاركة متناقصة:** يساهم البنك في تمويل مشروع او عملية بنية تنازل تدريجيا من المشروع أو العملية وهذا بعد انسحاب صاحب لمشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة رأسمال البنك.

وبعد أن يسترجع البنك رأسماله والأرباح العائدة له، ينسحب من المشروع أو العملية. تشبه هذه الصيغة المساهمات الظرفية في البنوك التقليدية.

3- المضاربة[1]: يقدم البنك رأس المال، بينما يقدم العميل العمل والخبرة. يتم تقاسم الأرباح بناءً على اتفاق مسبق، ويتحمل البنك الخسائر المالية إذا لم ينجح المشروع. تستخدم ل تمويل المشاريع الريادية، الأعمال التجارية، الاستثمارات في مختلف القطاعات.

4- الإجارة المنتهية بالتمليك: إجارة منتهية بالتمليك هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك (المؤجر) بمنح العميل (المستأجر) الحق في الاستفادة من عقار لمدة معينة، مقابل دفع أقساط إيجار. بعد انتهاء مدة الإيجار، يتم نقل ملكية العقار إلى الزبون.

تستهدف الأشخاص الطبيعيين من الجنسية الجزائرية حيث الحد الأقصى للعمر: 65 عامًا. أما مبلغ التمويل بالحد الأقصى هو 65,000,000 دينار جزائري، المنتجات المصاحبة هو حساب شيك للأفراد

المشاريع الممولة هي شراء شقة جديدة مكتملة من مطور عقاري (عام أو خاص) وشراء منزل فردي من مطور عقاري أو من مالك فردي. هامش الربح هو 5.75% للأفراد المدخرين و6.25% للأفراد غير المدخرين، مدة التمويل كحد أدنى 5 سنوات حد أقصى 25 سنة.

من الشروط والإجراءات التي ينبغي اتباعها من طرف الزبون:

- يتم تقديم طلب التمويل إلى البنك مع تقديم الوثائق المطلوبة.
- يجب على العميل توفير الضمانات المطلوبة للبنك.
- يجب على العميل فتح حساب شيك لدى البنك.

هذه الخدمة تتيح للأفراد امتلاك عقارات بطريقة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث لا يتم دفع فوائد ربوية وإنما يتم تحديد هامش ربح ثابت.

[1] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، تم الاطلاع شهر ماي 2024، https://www.bdl.dz/ar-/

5- السلم[1]:

يمر وفقا ل:

- يضع البنك (المشتري) طلبًا مع عميله لكمية معينة من البضائع، بقيمة تتوافق مع احتياجاته التمويلية.
- يرسل الزبون (البائع) إلى البنك فاتورة أولية توضح طبيعة وكميات وسعر البضائع المطلوبة.
- يوقع الطرفان، بمجرد اتفاقهما على شروط الصفقة، عقد سلام يتضمن البنود المتفق عليها (طبيعة البضاعة والكميات والسعر والمواعيد النهائية وشروط التسليم و / أو البيع نيابة عن البنك ... إلخ.

في الوقت نفسه، يوقع الطرفان عقد بيع بالوكالة يخول البنك بموجبه البائع بتسليم أو بيع (حسب الحالة) البضائع إلى شخص ثالث. يتعهد البائع، على مسؤوليته الكاملة، بتحصيل ودفع مبلغ البيع للبنك.

بالإضافة إلى الضمانات العادية التي يطلبها البنك في أنشطته التمويلية (الضمانات والتعهدات والرهون العقارية وما إلى ذلك، فقد يطلب من البائع الحصول على تأمين ائتماني لحماية نفسه من مخاطر عدم السداد من قبل المشترين النهائيين، حتى التأمين. تغطية البضائع مع الحلول لصالح البنك

عند الاستحقاق، إذا اختار البنك تكليف البائع ببيع البضائع نيابة عنه، فسيقوم الأخير بإرسال الفاتورة نيابة عن البنك وتسليم الكميات المباعة، مع الحرص، إذا رأى البنك ذلك ضروريًا، أن يطلب من المشترين قسائم التحصيل الخاصة بهم مختومة في عدادات الأخير (إجراء يهدف إلى السماح بمراقبة العملية والتحكم فيها).[2]

6- الاستصناع:

الاستصناع هو عقد مقاولة الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل. ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.

8- الحسابات الجارية الإسلامية:

حسابات جارية تُدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية بدون فوائد. تستخدم لإدارة الأموال اليومية، التعاملات المصرفية الأساسية.

9- حسابات التوفير الإسلامية:

[1] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، تم الاطلاع شهر ماي 2024، https://www.bdl.dz/ar-/

[2] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، تم الاطلاع شهر ماي 2024، https://www.bdl.dz/ar-/

حسابات توفير تُدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يتم تقاسم الأرباح المتحققة من الاستثمارات المسموح بها شرعاً. تستخدم لادخار الأموال، الحصول على عوائد استثمارية متوافقة مع الشريعة.

المطلب الثاني: الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية[1]

جهاز أو هيئة الرقابة الشرعية على المستوى الوطني، والتي تتبع المجلس الإسلامي الأعلى، فان هيكلها التنظيمي وفق الشكل التالي.

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لنظام الرقابة الشرعية الكلية

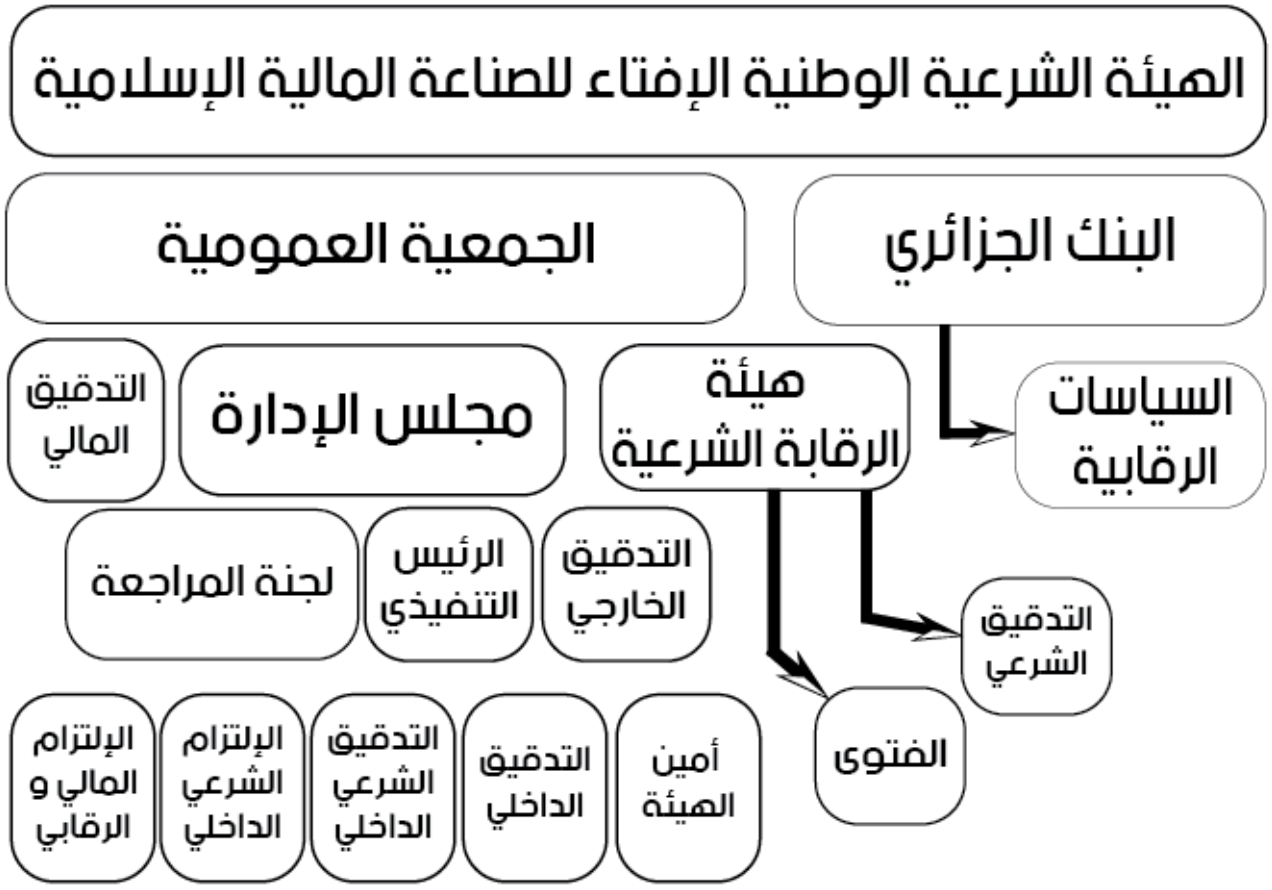

المصدر: الموقع الرسمي لهيئة الإفتاء للصناعات المالية الإسلامية، تم الاطلاع شهر ماي 2024

إن الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية، مؤسسة مهمتها منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية. بعد استيفاء هذه المؤسسات للشروط المطلوبة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، كما ينص على ذلك،

[1] [1] الموقع الرسمي لهيئة الإفتاء للصناعات المالية الإسلامية، تم الاطلاع شهر ماي 2024، 2024- http://www.autorite-hci.dz/

نظام رقم 02 مؤرخ في 25 رجب عام 1441 هـ الموافق 15 مارس سنة 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وقد تم الإعلان عن ميلاد الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية، يوم الفاتح من أفريل 2020م، من خلال مقرر إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. وهو ما ينص عليه البيان الإعلامي حول خصوص إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية. وهي الخطوات التي جاءت نتيجة بيان المجلس الإسلامي الأعلى في موضوع "الصيرفة الإسلامية" شهر ديسمبر سنة 2018[1]. تتكون الهيئة من عدة أعضاء نكرهم:

1. د. بوعبد الله غلام الله
2. د. كمال بوزيدي
3. د. السعيد بويزري
4. د. محمد بوجلال
5. د.عبد الرحمان سنوسي
6. د. مصطفى باجو
7. د. محند إيدير وشنان

وفيما يلي نتطرق إلى أهم فاعلين على مستوى هذه الهيئة العامة.

أولا- الجمعية العمومية[2]

الجمعية العمومية هي السلطة العليا في الهيئة وتتكون من المؤسسات الأعضاء في الهيئة. وللجمعية العمومية صلاحية إقرار التعديلات في النظام الأساسي للهيئة وقبول الأعضاء الجدد وتعيين مجلس الأمناء واعتماد القوائم المالية السنوية. تخضع اجتماعات الجمعية العمومية لضوابط:

- تجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة على الأقل كل سنة بناء على دعوة رئيس مجلس الأمناء أو بطلب يقدم لرئيس المجلس من 25% من الأعضاء الذين لهم حق التصويت، وتختار الجمعية العمومية رئيساً لاجتماعها لمدة عام من بين أعضائها المؤسسين.
- يلزم لصحة انعقاد الجمعية العمومية حضور -سواء شخصياً أو تمثيلاً-51% على الأقل من الأعضاء الذين لهم حق التصويت ودفعوا اشتراكاتهم السنوية.
- يكون لكل عضو من الأعضاء المؤسسين والأعضاء المشاركين والأعضاء الممثلين لجهات إشرافية ورقابية عدد من الأصوات عن كل مبلغ رسم عضوية ومضاعفاته على ألا تزيد عن عشرين صوتاً. وتصدر القرارات بالنسبة لكافة

[1] الموقع الرسمي لهيئة الإفتاء للصناعات المالية الإسلامية، تم الاطلاع شهر ماي 2024، http://www.autorite-hci.dz/

[2] **نفس المصدر اعلاه**

المسائل المعروضة بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء المشاركين في التصويت حضورا أو تمثيلا. أما قرار تعديل النظام الأساسي للهيئة فيصدر بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء المشاركين في التصويت حضوراً أو تمثيلاً.

- يجوز لأي عضو أن يفوض غيره من الأعضاء كتابة ليمثله في الحضور والتصويت.
- في حالة عدم توافر نصاب الانعقاد تدعى الجمعية العمومية لاجتماع آخر يعقد خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ويكون ذلك الاجتماع صحيحاً بحضور -سواء شخصياً أو تمثيلاً-ما لا يقل عن 25% من الأعضاء الذين لهم حق التصويت ودفعوا اشتراكاتهم السنوية.[1]

أما اختصاصاتها فهي:

- اعتماد تعديل النظام الأساسي للهيئة.
- الموافقة على طلبات الانضمام لعضوية الهيئة.
- تعيين أعضاء مجلس الأمناء.
- اعتماد تقرير مجلس الأمناء والقوائم المالية السنوية للهيئة وتقرير المراجع الخارجي.
- اعتماد تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.
- تحديد أسس تعويض أعضاء مجلس الأمناء عن النفقات المترتبة على أدائهم عملهم في المجلس، وذلك استثناء من حكم البند رقم (3) من المادة السادسة عشرة من هذا النظام.

ثانيا- هيئة الرقابة الشرعية [2]

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من (05) خمسة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة والمتمتعين بسمعة جيدة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك كلّه لأجل إضفاء المصداقية للهيئة في الأعمال، الاستشارات والفتاوى التي يقدمونها. تتحدد مدة عضوية هؤلاء بـ (03) ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

تنتخب هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها رئيسا للهيئة ونائبا له ليقوم بمهام الرئيس أثناء غيابه، تسريحه أو استقالته. ويتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس إدارة بنك الجزائر، ويمكن عزلهم أو تغييرهم بنفس الكيفية والشروط التي تم تعيينهم بها.

قبل الشروع في الرقابة الشرعية يجدر دكر المواد الأساسية التي تحدد شروط الصيرفة الإسلامية في البلاد وفقا للمرسوم التنفيذي الصادر في 24 مارس 2020 ويتضمن ما يلي:

المادة 13: تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاه إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر

[1] الموقع الرسمي لهيئة الإفتاء للصناعات المالية الإسلامية، تم الاطلاع شهر ماي 2024، - http://www.autorite-hci.dz/

[2] نفس المرجع أعلاه

المادة 14: قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تُسلّم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

المادة 15: في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكوّن هذه الهيئة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة .تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

المادة 16: يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية. ويتكون هذا الملف على وجه الخصوص من الوثائق الآتية:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
- بطاقة وصفية للمنتوج
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ "شباك الصيرفة الإسلامية" عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.[1]

المبحث الثاني: إجراءات الرقابة الداخلية الشرعية على عمليات الصيرفة الاسلامية

بما أن بنك التنمية المحلية يعتبر بنك متأخر فيما يخص الصيرفة الإسلامية مقارنة بالبنوك الأخرى سواء عامة او اجنبية ودلك أيضا فيما يخص الرقابة الشرعية المرافقة لها، اقترحنا في الجانب التطبيقي للدراسة إجراءات رقابة داخلية شرعية مناسبة وتتوافق مع نظام الرقابة الشرعية في البلاد لدعم ضرورة وجود نظام رقابة سليم وعادل يجدب العملاء الدين يفضلون الصيرفة الإسلامية على الكلاسيكية. ودلك اعتمادا على دراسة تكوينية حول الرقابة والتدقيق الشرعي للدكتور عبد الرحمان سنوسي من معهد البحث والتكوين في الصيرفة الإسلامية.[2]

حيث قمنا بإعداد دليل لكيفية هيكلة الرقابة الداخلية وشرعية حيث يجب ان يصدر الدليل من قبل الإدارة بصورة متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم اعتماده من هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، ويصدره مجلس الإدارة، وتتم مراجعة الدليل بانتظام. كما يجب أن يبين الدليل أن المراقبين الشرعيين الداخليين ليس لديهم صلاحية أو مسئولية تنفيذية تجاه الأعمال الي يراجعونها.

[1] المرسوم التنفيذي من الجريدة الرسمية الوطنية الصادرة في 24 مارس 2020 رقم 16

[2] عبد الحمان سنوسي. تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي. معهد البحث والتطوير في الصيرفة الإسلامية: دراسة تكوينية وتطبيقية، الجزائر

يمكن القيام بعمل الرقابة الشرعية الداخلية عن طريق إدارة المراجعة الداخلية / إدارة الرقابة الداخلية، على أن يكونوا مؤهلين لهذه المهمة ويتمتعون بالاستقلالية .وفي حالة وجود وحدة مستقلة للرقابة الشرعية الداخلية تكون لها صلاحيات مماثلة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية / إدارة الرقابة الداخلية للمؤسسة.

الاستقلالية والموضوعية :يجب ان تكون مكانة الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية للسماح للرقابة الشرعية الداخلية بإنجاز مسؤولياتها، ويجب ان لا ينخفض المستوى التنظيمي للرقابة الشرعية الداخلية عن مستوى ادارة التدقيق الداخلي / إدارة الرقابة الداخلي.

يجب أن يحصل المراقبون الشرعيون الداخليون على دعم كامل ومستمر من الادارة ومجلس الادارة. ويكون للمراقبين الشرعيين الداخليين اتصال مباشر ومنتظم مع جميع المستويات الإدارية، ومع كل من هيئة الرقابة الشرعية والمراجعين الخارجيين، لما في ذلك من تعزيز مكانة المراقبين الشرعيين الداخليين في الهيكل التنظيمي للمؤسسة. كما يجب عدم وضع حدود لنطاق عمل المراقبين الشرعيين الداخليين أو تقييد اطلاعهم على المستندات والتقارير أو أية وثائق أخرى. ويكون رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مسئولا أمام مجلس الإدارة، وعليه التأكد من شمولية نطاق عمل الرقابة الشرعية الداخلية، وأن تقارير الرقابة الشرعية الداخلية قد حظيت بالاهتمام الكافي، وأن الإجراءات المناسبة المتعلقة بتوصيات الرقابة الشرعية الداخلية قد تم اتخاذها. ويجب أن يكون المراقبون الشرعيون الداخليون موضوعيين في أداء أعمالهم.

تشتمل الموضوعية على استقلالية الموقف الفكري الي يجب على المراقبين الشرعيين الداخليين المحافظة عليها في أثناء القيام بأعمال الرقابة الشرعية الداخلية. ويتعين على المراقبين الشرعيين الداخليين التوصل إلى استنتاجات موضوعية تكون مبنية على أساس العمل الذي قاموا بأدائه ونتائجه .الإتقان المهني التوظيف والإشراف.

يجب أن يتصف موظفو الرقابة الشرعية الداخلية بالإتقان المهني وأن تكون لديهم خلفية أكاديمية مناسبة وتدريب ملائم على مهام الرقابة الشرعية الداخلية .ويتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية وضع مقاييس مناسبة لتلبية هذه المتطلبات. ويعتبر الإشراف عملية متواصلة تبدأ بالتخطيط وتنتهي باكتمال عملية الرقابة الشرعية الداخلية.

وتقع على عاتق رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مسئولية توفير إشراف ملائم على الرقابة الشرعية الداخلية، وعليه أيضا أن يتأكد من أن عمليات الرقابة الشرعية الداخلية قد تم الإشراف عليها بصورة مناسبة. وينبغي التوثيق والاحتفاظ بأدلة منا.[1] يتعين على المراقبين الشرعيين الداخليين الالتزام بميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .المعرفة والمهارات والانضباط.

أولا- الرقابة السابقة (قبل التنفيذ): يتم فيها بحث ودراسة المسائل التي تحتاج الى فتوى وتكييف شرعي قبل الشروع في العمل بها. ويتم ذلك من خلال:

- مراعاة الجوانب الشرعية في عقد التأسيس واللوائح والنظام الأساسي.

[1] عبد الرحمان سنوسي، تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي، معهد البحث والتطوير في الصيرفة الإسلامية، الجزائر

- الإشراف على إعداد وصياغة نماذج العقود، والخدمات المصرفية، والاتفاقيات، ومناقشة المشروعات ودراسات الجدوى من وجهة النظر الشرعية.
- إيجاد المزيد من الصيغ الشرعية المناسبة للمصرف الاسلامي لمواكبة التطور في الأساليب والخدمات المصرفية.
- المراجعة الشرعية لكل ما يُقترح من أساليب استثمار جديدة.
- وضع القواعد اللازمة لضبط التعامل مع المصارف غير الاسلامية.
- إعداد دليل عملي شرعي، وهو دليل للإجراءات يشمل مختلف عمليات المصرف.

ثانيا- الرقابة المتزامنة (أثناء التنفيذ): ويتلخص دور الهيئة أثناء التنفيذ في مجموعة نقاط أبرزها:

- إبداء الرأي الشرعي فيما يُحال إليها من معاملات.
- المراجعة الشرعية لجميع مراحل تنفيذ العملية الاستثمارية وإبداء الملاحظات ومتابعة تصحيحها أولا بأول.
- اشتراط موافقة الهيئة على إتمام المشروعات الاستثمارية قبل اتخاذ الخطوة النهائية في التنفيذ.
- تقديم ما تراه الهيئة مناسبا من المشورة الشرعية إلى المصرف في أي أمر من أمور المعاملات المصرفية.
- سرعة التحقيق في الشكاوى من الناحية الشرعية أثناء التنفيذ وعمل اللازم تجاهها.
- التوجيه والتقييم لأي خطأ في الفهم مما قد يؤثر على التنفيذ ويجعله منحرفا عن أهدافه وغاياته.
- الاطلاع على تقارير هيئة التدقيق الشرعي بشأن المراجعة الشرعية لعمليات المصرف وإبداء الرأي بشأنها.

ثالثا- الرقابة اللاحقة (بعد التنفيذ): وتتم هذه المراجعة في نهاية كل عام من خلال وسائل عديدة منها:

- مراجعة ملفات العمليات الاستثمارية بعد التنفيذ.
- الاطلاع على الميزانية العامة وتقرير مراقب الحسابات.
- مراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية كالبنك المركزي مثلا، وفي ضوء هذه المراجعة تقدم الهيئة تقريرا دوريا تبدي فيه رأيها في المعاملات التي أجراها المصرف ومدى التزامه بالفتاوى الصادرة عن الهيئة والتوجيهات والإرشادات.

الشكل رقم 3: نظم الرقابة الشرعية في النظام المصرفي

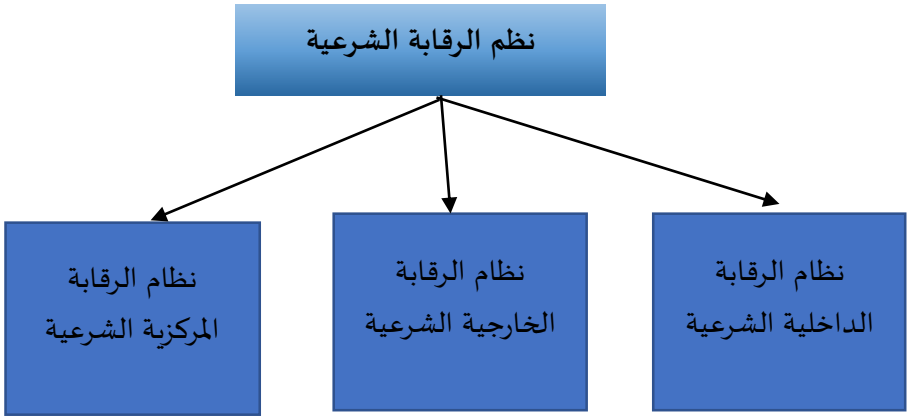

المصدر: تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي، معهد البحث والتطوير في الصيرفة الإسلامية، الجزائر

المطلب الثاني: دراسة محاكاة عن الرقابة الداخلية على عملية المرابحة

لدينا نموذج عن تطبيق الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي الشرعية على عملية مرابحة.

أولا- مراحل الرقابة

المرحلة الأولى: مرحلة قبل التنفيذ

- تصميم استمارات استبيان أو استقصاء خاصة بتقويم ضوابط الرقابة الداخلية لكل دورة من دورات العمليات، على شكل أسئلة: هل اطلعت على قرارات الهيئة الشرعية في المرابحة؟ هل قدم العميل ضمان الجدية؟ هل سلمت العميل الشيك ليسلمه للمورد؟ هل أودعت قيمة المرابحة في حساب العميل؟ هل سلمت العميل السلعة؟
- تقويم نتائج الاستبيان وتحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية المتبع في المؤسسة وتحديد تأثيرها على اختبارات التدقيق.
- عمس نتائج تقويم نتائج الاستبيان من خلال برنامج الرقابة؛ حيث سيتم التركيز على نقاط الضعف، كما سيتم زيادة حجم العينة عندما تكون نقاط الضعف كبيرة، وحيثما تكون الضوابط قوية ومحكمة سيكون الاختبار أقل عمقا.
- إعداد برامج التدقيق الشرعي لكل مجال من مجالات التدقيق: ويفضل أن يكون بأسلوب استمارات التدقيق الشرعي.
- إعداد استمارات التدقيق الشرعي أداة الفحص المباشر للعينات محل التدقيق: فالاستمارات هي برامج تفصيلية للتدقيق الشرعي على مستوى العملية الواحدة، وتحتوي على الإجراءات الشرعية التفصيلية المطلوب التأكد من الالتزام بتنفيذها في العملية محل التدقيق.

المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ

- تبدأ عملية التنفيذ بالتنسيق مع الجهات التي تتوزع عليها الدورة المستندية للمجال، وذلك بمخاطبة الجهة قبل فترة كافية من موعد الزيارة وانطلاق العمل ومدتها.
- تحديد تقارير عن العمليات المنفذة تتناسب مع احتياجات المدقق الشرعي: مثلا في الاعتمادات يحتاج المدقق إلى تقرير يبين عدد وأرقام وحجم الاعتمادات التي تم إصدارها خلال فترة التدقيق الدوري.
- تحديد المجال الجزئي للتدقيق، بحيث يكون مرحلة من التنفيذ، أو عند إجراء معين من الدورة المستندية للعملية كأن يكون الاعتمادات التي تم تسديدها.
- بناء على التقرير المطلوب يختار المدقق عينات يتناسب عددها مع نسبة العينة المقررة لمثل هذا المجال يطلبها من الموظف المسؤول.
- يبدأ الفحص باتباع التعليمات في استمارة التدقيق الشرعي، وذلك بالإجابة عن جميع اختبارات الضوابط التي اشتملت عليها الاستمارة.

- بعد الانتهاء من الفحص يتأكد من تصوير جميع أدلة الإثبات في حال وجود مخالفة، وتوثيقها بالترقيم بما فيها الاستمارات على نحو مفهوم وفق نسق التوثيق المعتمد في جميع أوراق العمل.
- يعيد تقويم النتائج (الأخطاء والانحرافات) كما أثبتت في استمارات التدقيق الشرعي؛ من حيث (أهميتها، مدى كفاية أدلة الإثبات، سبب أم نتيجة، خطأ بشري أم خطأ نظام، عدد المخالفات بالنسبة لحج المجتمع الإحصائي ومدى العينة المختارة، والإخفاق في الحصول على المعلومة اللازمة).
- يعرض النتائج على المسؤول المعني بعد أن اكتملت بياناتها ومرفقاتها من أدلة الإثبات والقرائن، كما يتأكد من إبداء أي ملاحظات إضافية وتوصيات ونحو ذلك.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد التنفيذ

عملية التدقيق جزء منها ميداني، وجزء آخر مكتبي وهو الخاص بالمتابعة والمناقشات والاجتماعات وإعداد التقارير. وأهم أعمال هذه المرحلة هي:

- يتم تفريغ نتائج التدقيق من الاستمارات على الملفات محل العينة في تقرير الزيارة الميدانية بحيل مسارها وتوجيهها: تثبت في مسودة التقرير الأولى للمتابعة مع الجهة التنفيذية، تحال للمعالجة للجهة ذات العلاقة، قيد المعالجة بحيث ترفع للجنة التدقيق للإحاطة، ترفع للهيئة للبت فيها، لدى الهيئة.
- ثم تفرغ النتائج تبعا للتوجيه كل في النموذج الخاص بمساره، وترسل للجهات المعنية في كل مسار.[1]
- بالنسبة للملاحظات الموجهة لمتابعتها مع الجهة، سيتم تلقي ردود الجهات المعينة بشأن كل ملاحظة، والنظر في مدى استمرار الملاحظة بالرغم من التوضيحات الواردة بشأنها أم لا.
- تجري في هذه المرحلة اجتماعات مشتركة بين إدارة التدقيق الشرعي والإدارات المعنية في المسارات المختلفة، لتعريف الإدارة بملاحظاتها أو بالمطلوب منها، مع مناقشة التوصيات والمقترحات التي تضمنها التقرير.
- يتم عقد لقاء مع الرئيس التنفيذي لمناقشة النتائج النهائية قبل إعداد التقرير الذي يضم هذه النتائج، ويجب أن يكون فريق التدقيق واثقا من نتائجه بحيث لا يعدل ولا يغد بالتعديل إلا بعد البحث والاستقصاء.
- يتم إعداد تقرير عن فترة ربع السنة أو ثلثها أو نصفها بالملاحظات (الخارجي غالبا يكون سنويا).
- تبث لجنة التدقيق في الملاحظات، ومن ثم تبدأ الإجراءات التصحيحية إلى حين يتم التأكد من إتمامها، مع إحاطة الهيئة بذلك، ويوثق ذلك كله في محاضر (لجنة التدقيق/الهيئة).
- في نهاية هذه المرحلة نكون مهيئين للبدء بالزيارات الميدانية عن فترة التدقيق الثانية، والتي تكون الربع أو الثلث أو النصف الثاني أو الثالث، بحيث يكون مجموع أيام عمل ما بعد التنفيذ هو المدة الفاصلة بين نهاية الزيارة الميدانية السابقة والزيارة الميدانية اللاحقة.
- يتم إعداد تقرير أولي سنوي بالملاحظات الشرعية، وهو عبارة عن مجمع لملاحظات مسودة التقرير الأولي عن الفترات الفرعية، وهذا التقرير يعتبر أساساً لإعداد بيان الهيئة أمام الجمعية العمومية أو تقريرها.

ثانيا- التدقيق الشرعي على عملية مرابحة

التدقيق هو الجزء المكمل لعملية الرقابة الشرعية، لهذا يسمونه الرقابة اللاحقة. والمدقق ليس عمله اكتشاف الأخطاء بقدر ما هو المنع على حدوثها. فالمدقق إما أن يبين أماكن الضعف في نظام الرقابة قبل وقوع الأخطاء، أو أن يقترح علاجها بعد الوقوع، وفي الحالتين الهدف الأساسي هو تقوية نظام الرقابة إلى أن يصل إلى مرحلة وقوع الأخطاء.

المرحلة الأولى:

طلب التمويل وتوضيحات البنك للعميل وقبوله بالعرض حيث يتم التأكد من توقيع العميل على الطلب الذي يتضمن شروط التمويل المطلوب، نوع العقار المطلوب، توفر المعلومات عن البائع أو المقاول العقاري، السعر. وبأن الزبون قد قدم كل المستندات اللازمة لملف التمويل.

التحقق من الملف الذي يقدمه الزبون حيث يتم التأكد من اكتمال الوثائق اللازمة للعميل خصوصا: كسف الرواتب والمداخيل، وشهادات العمل، والتثبتات اللازمة المتعلقة بالشراء من مرقي عقاري، ومتعلقات تخصيص عقار مكتمل الإنجاز بكامل العنوان والمعطيات، أو نسخة من ملكية العقار عند الشراء من الخواص، مع نسخة أصلية لشهادة سلبية الرهون بتاريخ أقل من ثلاثة أشهر، وتقييم المسكن.

المرحلة الثانية:

- دراسة الملف من طرف الخلية المركزية للمخاطر، وكذا الممثل القانوني حيث يتم التأكد من موافقة المكتب المركزي للمخاطر حول العميل ووضعية راتبه ثم التأكد من إجراء تحليل قدرة العميل على السداد ووضعية العقار المراد تمويله.
- دراسة مدير النافذة للملاءة المالية للعميل ودلك عبر إرسال الترخيص بمراجعة وضعية الراتب الذي أمضاه الزبون من المقترض إلى صاحب العمل وتأشير الممثل القانوني بعد مراجعة إثباتات عقد الملكية وعقود الإيجار وشهادة سلبية الرهون وغيرها.
- موافقات مدير الوكالة، ورئيس مصلحة التمويل، ومدير النافذة عن طريق التأكد من صدور قرار لجنة التمويل بالموافقة وإبلاغ العميل بقرار التمويل وبأن العميل أكمل جميع الإجراءات الشكلية: تعهد الشراء، فتح حساب صك إسلامي لتوطين الراتب، وصب مبلغ هامش الجدية فيه، والتأمينات اللازمة، الرهون، إبراء الذمة المتعلق بالقبول.
- صدور الترخيص بالتمويل وإتمام اتفاقية التمويل وتوقيعها من جهة الوكالة والعميل للتأكد من إرسال رئيس مصلحة التمويل للترخيص مرفقا باستمارة طلب التمويل القانونية التي وقعها العميل ومن إتمام اتفاقية التمويل وتوقيعها من مدير الوكالة والعميل وتسجيلها، ووجود موافقة موقعة من العميل على السحب التلقائي لأقساط التمويل من حسابه، واكتتاب التأمينات وسائر الالتزامات التي تم التوقيع عليها ثم التأكد من إدخال ملف التمويل للنظام المعلوماتي مع التصديق عليه.

المرحلة الثالثة:

- تحرير عقود الشراء والبيع مرابحة حيث يحرر المكلف بالدراسات عقود الشراء والبيع مرابحة، طبقا للبيانات الواردة في تذكرة الترخيص. ويعرضها على مدير الوكالة.
- إتمام العملية بحضور جميع الأطراف المباشرة بالتأكد من تحرير عقود الشراء والبيع بالمرابحة وقيام مندوب البنك بإتمام إجراءاتها لدى الموثق بحضور المرقي العقاري والعميل ومن مسألة تخصيص الأموال، من خلال الإفراج عن الأموال المستحقة في العملية بصك لفائدة الموثق و كدلك التأكد من إتمام الرهون وسائر الضمانات بالشكل القانوني الحافظ لحقوق جميع الأطراف وصولا الى التأكد من استلام محل العقد من البائع وتسديد ثمنه للبائع الأصلي وقبضه القبض الناقل للضمان، ومن تسليمه للعميل بعد ذلك تسليما مماثلا و التأكد من قيام العميل بتسديد ثمن المرابحة مؤجلا وفقا لجدول سداد الأقساط، ومن تجنيب البنك لغرامات التأخير وفق تعليمة الهيئة الشرعية الوطنية و أخيرا التأكد من قيام مدير النافذة بحفظ الملف كاملا مع إرسال نسخة للجهة المختصة بالبنك.

وأخيرا يقوم المراقب او المدقق الشرعي بإنشاء تقرير بملاحظاته عن العملية سواء كانت إيجابية او سلبية ووضع مسودة أيضا تبقى عنده ويرفع التقرير الى الهيئة الشرعية للرقابة لتحليلها ومناقشتها واصدار قرار ضمن صلاحياتها وإلا يتم رفعها للهيئة الأعلى حسب تصنيف وجدية المشكلة الحاصلة اثناء او بعد العملية المرابحة.

خلاصة:

في هذا الفصل، قمنا بدراسة وتحليل نظام الرقابة الداخلية الشرعية في بنك التنمية المحلية، مع التركيز على الإجراءات والتدابير المتبعة لضمان توافق العمليات البنكية مع أحكام الشريعة الإسلامية. تمت مناقشة أهمية الرقابة الشرعية، دورها في تعزيز الثقة بين العملاء والمؤسسات المالية، وتحقيق النزاهة والشفافية في جميع التعاملات.

في مثال على إجراءات المراقبة الشرعية الداخلية للمرابحة، يتم في مرحلة ما قبل التعاقد مراجعة العقود للتأكد من أنها تحتوي على جميع الشروط والأحكام الشرعية، بما في ذلك تحديد التكلفة الإجمالية وهامش الربح بوضوح، وفحص السلع للتأكد من أنها تتوافق مع أحكام الشريعة ولا تتضمن أي عناصر محظورة. أثناء التعاقد، يقوم البنك بشراء السلع من المورد نيابة عن العميل، ويجب أن يكون للبنك حق الملكية الكامل للسلع قبل بيعها للعميل، مع التأكد من نقل ملكية السلع من البنك إلى العميل بشكل صحيح وضمان تسليم السلع بشكل فعلي إلى العميل.

في مرحلة ما بعد التعاقد، يتم مراجعة الوثائق المتعلقة بعملية المرابحة، بما في ذلك فواتير الشراء وقيود الحسابات لضمان دقة وشفافية العملية، والتأكد من أن جدول السداد يتماشى مع الاتفاقية الشرعية، ومراقبة عمليات السداد لضمان الالتزام الكامل بالشروط المتفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء تدقيق دوري على عمليات المرابحة للتحقق من الالتزام الكامل بالضوابط الشرعية وتقديم تقارير دورية للإدارة العليا.

تعكس دراسة الرقابة الداخلية الشرعية في بنك التنمية المحلية أهمية الالتزام بالضوابط الشرعية في العمليات البنكية، حيث تساهم في بناء الثقة وتعزيز النزاهة والشفافية في التعاملات المالية. يعد نظام الرقابة الشرعية الفعال ضروريًا لضمان توافق المنتجات والخدمات مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز مكانة البنك في السوق ويزيد من جاذبيته للعملاء الراغبين في الخدمات المالية الإسلامية.

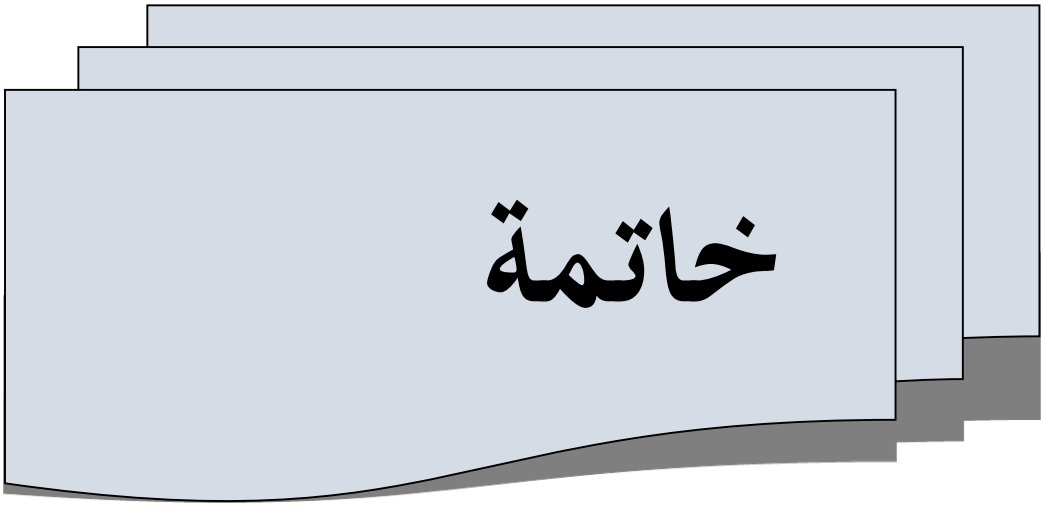
خاتمة

خاتمة:

يتناول البحث موضوع إجراءات الرقابة الداخلية على عمليات الصيرفة الإسلامية، مسلطة الضوء على أهمية الرقابة الشرعية في تحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضمان النزاهة والشفافية في العمليات المالية. من خلال تحليل نظام الرقابة الداخلية في بنك التنمية المحلية، تم التأكيد على دور الرقابة الشرعية في بناء الثقة بين العملاء والمؤسسات المالية، وتعزيز الشفافية في التعاملات البنكية.

أظهرت الدراسة أن الرقابة الداخلية الشرعية تعتبر عنصرًا حيويًا في البنوك الإسلامية، حيث تساعد في تحقيق التوافق الشرعي للمنتجات والخدمات المالية. من خلال مراجعة العقود والاتفاقيات، ومراقبة العمليات اليومية، وتقديم الفتاوى الشرعية، تضمن الرقابة الشرعية التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز ثقة العملاء ويزيد من جاذبية البنك للعملاء الراغبين في الخدمات المالية الإسلامية.

واستنادًا إلى النتائج المستخلصة من الدراسة، توصي المذكرة بعدة إجراءات لتعزيز الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية. أولاً، ضرورة تنظيم دورات تدريبية مستمرة للموظفين لتعزيز فهمهم للضوابط الشرعية وكيفية تطبيقها في العمليات اليومية. ثانيًا، تحسين نظام التوثيق والأرشفة لضمان الشفافية في جميع العمليات المالية، مما يسهم في بناء ثقة العملاء. ثالثًا، تعزيز دور الرقابة الشرعية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التدقيق والمراقبة، لضمان دقة وفعالية الرقابة الشرعية.

كما أكدت الدراسة على أهمية تفعيل دور الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وتقديم الاستشارات الشرعية بشكل دوري، لضمان الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية. وأخيرًا، يجب على البنوك الإسلامية العمل على تطوير منتجات وخدمات تتماشى مع احتياجات المجتمع، وتعزز من التزامها بالمبادئ الشرعية، مما يسهم في تعزيز مكانتها في السوق المالي وزيادة جاذبيتها للعملاء.

بهذا، تختتم المذكرة بالإشارة إلى أن تحقيق التوافق الشرعي في العمليات المالية لا يسهم فقط في بناء ثقة العملاء وتعزيز الشفافية، بل يشكل أيضًا قاعدة قوية لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وتحقيق النمو المستدام. لذا، ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بتطبيق الضوابط الشرعية بشكل صارم والعمل على تطوير نظم الرقابة الداخلية لضمان الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية.

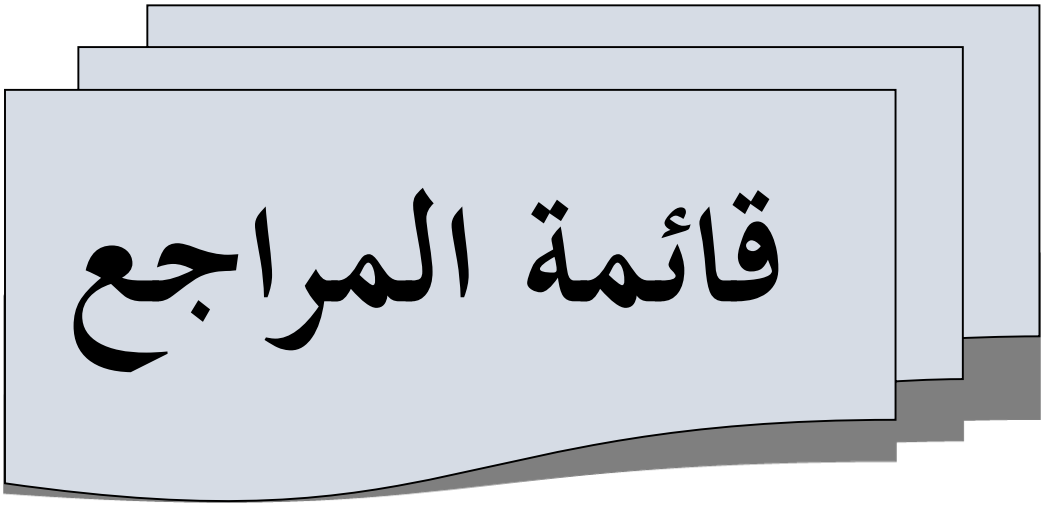
قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. رفعت عبد الحليم العوضي، الصيرفة الإسلامية: بين النظرية والتطبيق، المعهد العالمي للفكر الإسلام، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى،
2. محمد عمر شابرا، مبادئ وأسس الصيرفة الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية
3. حسين حامد حسان، فقه الصيرفة الإسلامية، دار السلام، الطبعة الأولى، مصر

الأبحاث والمذكرات:

1. أحمد علي الزهراني، دراسة تحليلية لموارد البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2017.
2. فاطمة محمد العلوي، آليات تطبيق عمليات الصيرفة الإسلامية: دراسة حالة في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر، 2020.
3. عبد الرحمن محمد العبد الكريم، مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية: دراسة تحليلية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، السعودية سنة 2019.
4. عبد الرحمن السنوسي، التدقيق الشرعي والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، معهد البحث والتطوير للصيرفة الإسلامية، الجزائر، 2020
5. عبد الحمان سنوسي، تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي. معهد البحث والتطوير في الصيرفة الإسلامية، الجزائر، 2020

مواقع الكترونية:

1. سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ط 2، 2015. https://kantakji.com/745/. تاريخ الاطلاع 30 ماي 2024 على الساعة السابعة مساءا
2. الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية https://www.bdl.dz/ar/ تاريخ الاطلاع ماي 2024
3. الموقع الرسمي لهيئة الإفتاء للصناعات المالية الإسلامية-زمن الاطلاع ماي 2024، - http://www.autorite-hci.dz/